ATIB

مصرف السراي للتجارة والاستثمار

ASSARAY TRADE AND INVESTMENT BANK

التقرير السنوي
الثالث والعشرون

ATIB
مـصرف الســـراي للتـــجـارة والاســتـثـمـار
ASSARAY TRADE AND INVESTMENT BANK

المحتوى

1 · كلمة رئيس مجلس الإدارة 4

2 · تاريخ المصرف 6

3 · مجلس الإدارة والإدارة العامة 8

4 · الهيكل التنظيمي للمصرف 10

5 · أهم المؤشرات المالية 12

6 · تقرير مجلس الإدارة 14

7 · تقرير المراجعين الخارجيين 18

8 · قيمنا 44

9 · الشارة الدعائية 46

10 · كيف نحقق رؤيتنا؟ 48

11 · إستراتيجيتنا 50

12 · المشاريع 54

كلمة رئيس
مجلس الإدارة

السادة والسيدات

- أعضاء الجمعية العمومية
- مندوب مصرف ليبيا المركزي
- مندوب سوق المال الليبي
- مراجعو الحسابات

يسرني أصالة عن نفسي وبالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة أن أرحب بكم بمناسبة انعقاد الجمعية العمومية الاعتيادية للنظر في بنود جدول الأعمال والمتعلق بنشاط المصرف ومركزه المالي عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020م. وكلي أمل أن يسلط تقرير مجلس الإدارة الضوء على نشاط مصرفكم الذي أنهى عامه الثاني والعشر ين ودخل عامه الثالث والعشرين بتوفيق من الله.
لقد قام المصرف بتنفيذ جميع القرارات والتوجيهات التى أصدرتها جمعيتكم الموقرةفي اجتماعاتها السابقة.

أولاً: الإدارة
كانت إدارة المصرف خلال السنة المالية محل التقرير على النحو التالي:
- مجلس الإدارة.
- الإدارة التنفيذية:

المدير العام / المستشار / إدارة الموارد البشرية / الإدارة المالية / إدارة الشؤون الإدارية / إدارة المراجعة / إدارة الائتمان والمخاطر / إدارة العمليات المصرفية / وحدة الامتثال ومكافحة غسل الأموال / إدارة التسويق والتواصل / إدارة الشركات / إدارة الأفراد (التجزئة) / إدارة المشاريع / إدارة تقنية المعلومات / إدارة الخزينة / إدارة الشؤون القانونية / مشروع الدفع الإلكتروني / إدارة الابتكار التقني.

ثانياً:
عقد مجلس الإدارة خلال السنة محل التقرير (3) اجتماعات أصدر من خلالها مجموعة قرارات لتنظم سير العمل وفق اللوائح والنظم المعمول بها بالمصرف .

السادة والسيدات أعضاء الجمعية:
وضع مجلس الإدارة النقاط التي تم ذكرها في تقريره الثاني والعشرين نصب عينيه وتم تحديد الأهداف المرحلية للمصرف لتكون على مستوى تطلعاته وقد أدى تطبيق معايير الإدارة الرشيدة والمستمر على مدى الفترة الزمنية السابقة إلى نتائج إيجابية متعددة وذلك من خلال عمل المصرف وترتيب أولوياته وأهدافه الإستراتيجية حيث قام في سنة التقرير باتخاذ مجموعة من القرارات، من أهمها:
- قرار مجلس الإدارة رقم (1) لسنة 2020 م بشأن تكليف نائب لمدير وحدةالامتثال ومكافحة غسل الأموال.
- قرار مجلس الإدارة رقم (2) لسنة 2020 م بشأن الموافقة على إيجار عقار ليكون مقر فرع المصرف بمدينة مصراته.

ومن خلال ما تم طرحه نود الإفادة بأن إيرادات المصرف واضحة ، حيث بلغ إجمالي الإيرادات في 31 ديسمبر 2020م. 50,181,185 دينار ليبي مقارنة بمبلغ 47,387,55 دينار ليبي في 31 ديسمبر 2019م. كما بلغ إجمالي المصروفات في 31 ديسمبر 2020م. 32,314,268 دينار ليبي مقارنة بمبلغ 29,609,811 دينار ليبي في 31 ديسمبر 2019م. وبلغت الأرباح بعد خصم الضرائب ما قيمته 15,830,655 دينار ليبي مقارنة بمبلغ 14,037,871 دينار ليبي في 31 ديسمبر 2019م.

السيدات والسادة أعضاء الجمعية العمومية:
إن سياسة المصرف تتمثل في الاحتفاظ بقاعدة رأس مال قوي من أجل الحفاظ على ثقة المساهمين والدائنين لضمان نمو النشاط، وتتم المراقبة من الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة على العائد على حقوق المساهمين، وذلك باتخاذ إجراءات التحوط بتكوين المخصصات اللازمة لمواجهة مخاطر الائتمان، ويتم تقدير المخصصات على الديون المشكوك في تحصيلها وفقاً للضوابط الواردة في مناشير مصرف ليبيا المركزي بشأن تصنيف الديون.

وفي الختام، نأمل أن نكون قد أوضحنا ملخصاً لأهم الإجراءات التي قام مجلس الإدارة باتخاذها خلال السنة المالية 2020م. ولا يسعني إلا أن أشيد بروح التعاون المستمر والفعال بين المصرف والمتعاملين معه من مؤسسات وشركات وأفراد، وتؤكد حرصنا الدائم على الاستمرار في تطوير هذه العلاقات بما يكفل تقديم أفضل الخدمات في ظل القواعد والأعراف المصرفية. ولا يفوتني بهذة المناسبة أن أثمن عالياً المجهودات التي تبذلها الإدارة التنفيذية والعاملين بإدارات المصرف وفروعه والتي كان لها أكبر الأثر في تحقيق هذه النتائج، متمنيّ التوفيق لأتيب في مسيرته ليكون مصرفاً رائداً على مستوى المصارف العاملة في ليبيا.

والسلام عليكم ورحمة الله
نعمان البوري
رئيس مجلس الإدارة

تاريخ المصرف

1997

تأسيس مصرف السراي للتجارة والاستثمار كمؤسسة مصرفية ليبية تحت اسم «مصرف طرابلس الأهلي».

2007

تحول المصرف إلى شركة مساهمة ليبية بإدارة جديدة وتحت اسم «مصرف السراي للتجارة والاستثمار ".

2012

تعيين مجلس إدارة ومدير عام للمصرف والتعاقد مع الشركة الاستشارية E&Y لوضع إستراتيجية جديدة.

2013

إطلاق المشاريع الإستراتيجية مثل مشروع المنظومة المصرفية الحديثة، ومشروع الهوية المؤسسية الجديدة، وتطوير بيئة الأعمال ومستوى الخدمات المقدمة في الفروع.

2014

المصرف يساهم بنسبة (10%) في شركة تداول للتقنية كشريك إستراتيجي للحلول المالية الإلكترونية.

2016

المصرف يحقق ربحاً بلغ 11. 7 مليون دينار.

2017

مصرف السراي يفتتح فرعين في طرابلس وبنغازي.

2018

افتتاح مبنى الإدارة العامة بقرجي وفرع ميزران الجديد.
موافقة الجمعية العمومية على رفع رأس المال إلى 100 مليون دينار ليبي.

2019

رفع المصرف رأس ماله إلى 100,000,000 د.ل.
افتتاح المقر الرئيسي للمنطقة الشرقية

2020

المصرف يبدأ التحول إلى
منظومة مصرفية حديثة

مجلس الإدارة والإدارة العامة

مجلس الإدارة

السيد / نعمان محمد البوري	رئيس مجلس الإدارة
السيد / عز الدين نصر بن حميدة	نائب رئيس مجلس الإدارة
السيد / هشام حسني بي	عضواً
السيد / سامي بن غرسة	عضواً
السيد / البوديرى شريحة	عضواً
السيد / صلاح قدمور	عضواً
السيد / بيادجو ماترانقا	عضواً
السيد / حسين الشريدي	عضواً

الإدارة العامة

السيد/ فاروق العبيدي	المدير العام
السيد/ عبد السلام سعد	مدير الإدارة المالية
السيد/ المهدي عمار	مدير إدارة الائتمان
السيد/ عبد الله أبو راس	مدير إدارة الأفراد
السيد/ مهند المنقوش	مدير إدارة التسويق والتواصل
السيد/ هشام والي	مدير إدارة الجودة والتطوير المستمر
السيد/ المهدي دغيم	مدير إدارة الخزينة - المكلف
السيد/ عباس أبو راس	مدير إدارة الشركات
السيد/ فاتح عريبي	مدير إدارة الشؤون الإدارية
السيد/ عبد المنعم اشتوي	مدير إدارة الشؤون القانونية
السيد/ مهدي السعيدي	مدير إدارة العمليات المصرفية
السيد/ مهدي عمار	مدير إدارة المخاطر - المكلف
السيدة/ علا القرقني	مديرة إدارة المراجعة - المكلفة
السيدة/ دنيا عجاج	مديرة إدارة المشاريع
السيدة/ رفقة الكوت	مديرة إدارة الموارد البشرية
السيد/ سامي الحساني	مدير إدارة تقنية المعلومات
السيد/ أسامة نصراوي	مدير قطاع الأعمال
السيد/ عبد المهيمن بن معتوق	مدير مشروع التحول الرقمي (ريڤولڤ)
السيد/ أحمد صنوك	مدير مشروع الدفع الإلكتروني
السيدة/ آلاء النحايسي	مديرة وحدة الامتثال ومكافحة غسيل الأموال

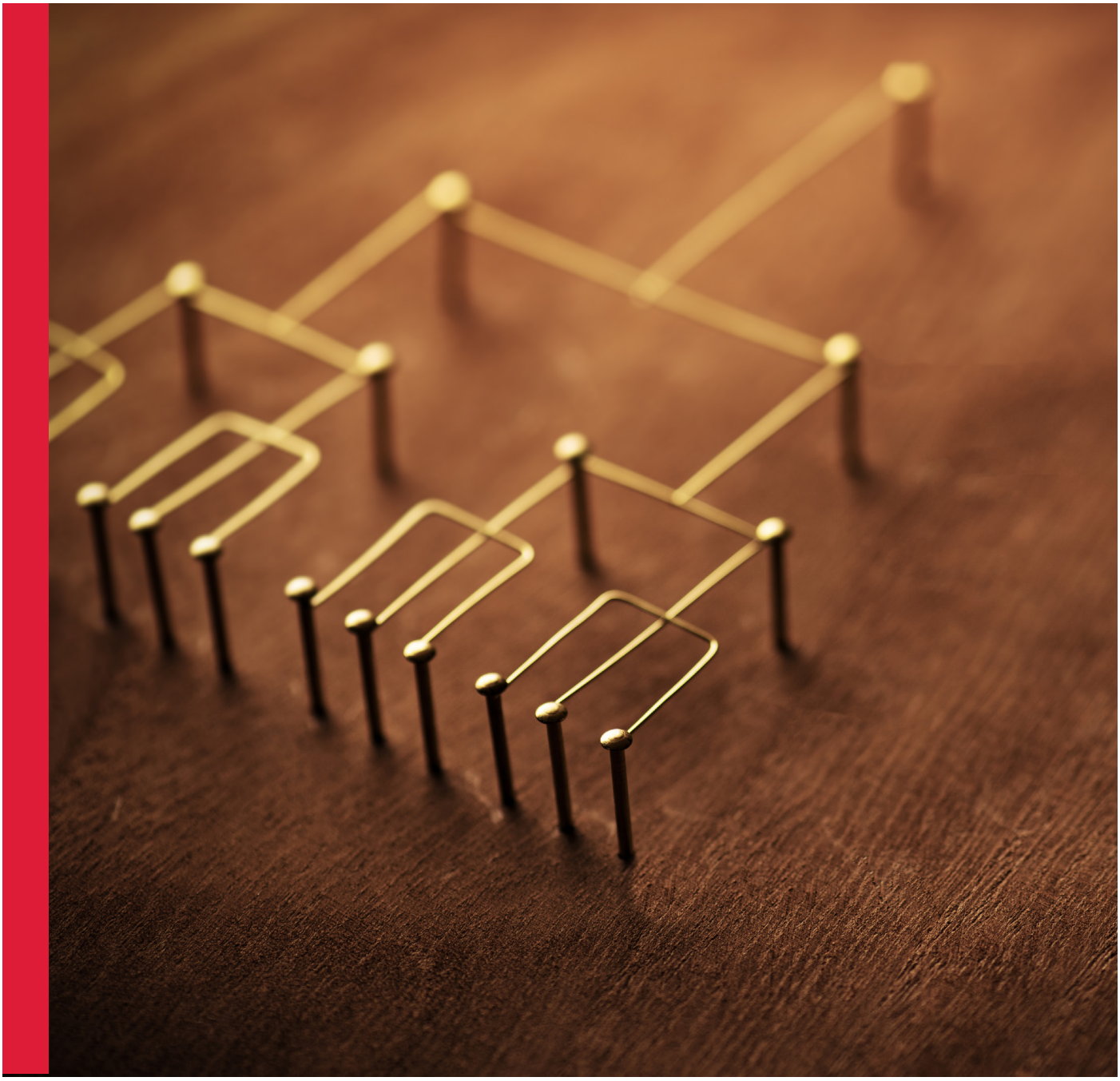

الهيكل التنظيمي للمصرف

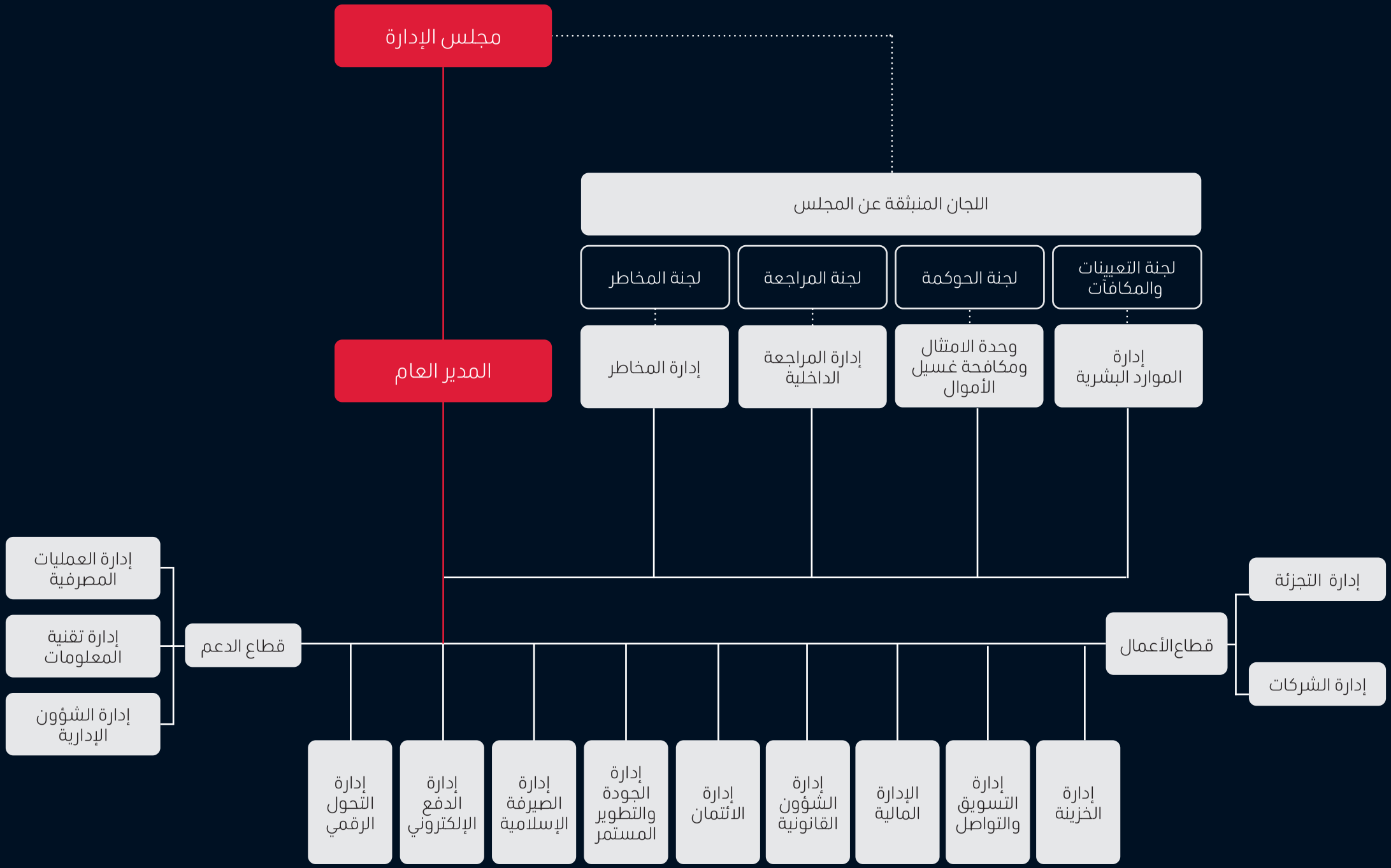
مجلس الإدارة
اللجان المنبثقة عن المجلس
لجنة التعيينات والمكافآت
لجنة الحوكمة
لجنة المراجعة
لجنة المخاطر
المدير العام
إدارة الموارد البشرية
وحدة الامتثال ومكافحة غسيل الأموال
إدارة المراجعة الداخلية
إدارة المخاطر
قطاع الأعمال
إدارة التجزئة
إدارة الشركات
قطاع الدعم
إدارة العمليات المصرفية
إدارة تقنية المعلومات
إدارة الشؤون الإدارية
إدارة الخزينة
إدارة التسويق والتواصل
الإدارة المالية
إدارة الشؤون القانونية
إدارة الائتمان
إدارة الجودة والتطوير المستمر
إدارة الصيرفة الإسلامية
إدارة الدفع الإلكتروني
إدارة التحول الرقمي

أهم المؤشرات المالية

حجم نشاط المصرف	2020 دينار ليبي	2019 دينار ليبي	2018 دينار ليبي	2017 دينار ليبي	2016 دينار ليبي
إجمالي الودائع	982 195 592	419 896 761	445 067 993	306 351 958	261 534 402
إجمالي القروض بالصافي	16 665 745	22 935 311	4 954 418	3 624 719	5 072 687
إجمالي الأصول	1 232 679 070	655 268 775	485 828 981	340 673 875	294 554 670
إجمالي حقوق الملكية	245 833 650	230 002 996	39 018 105	32 873 602	31 436 777
مكونات بيان الدخل					
إجمالي الإيرادات	50 181 179	47 387 558	27 788 003	12 274 016	21 113 571
إجمالي مصاريف النشاط	29 070 525	28 909 665	20 079 576	11 177 293	9 346 023
إجمالي المخصصات	4 649 828	5 369 018	1 742 883	1 448 315	1 583 492
إجمالي الأرباح بعد الضرائب	15 830 654	14 037 871	6 144 503	1 096 723	11 767 548
مؤشرات حقوق الملكية					
نسبة الأرباح المرحلة من إجمالي الأصول	64%	132%	-406%	-285%	-113%
نسبة الأرباح المرحلة من إجمالي حقوق الملكية	12%	46%	-34%	-27%	-13%

إجمالي الأرباح بعد الضرائب

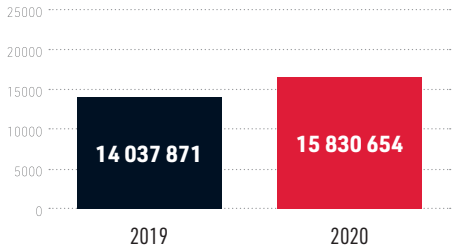

إجمالي الإيرادات

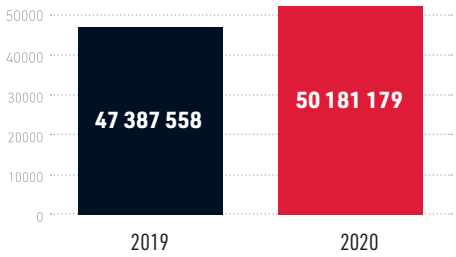

إجمالي حقوق الملكية

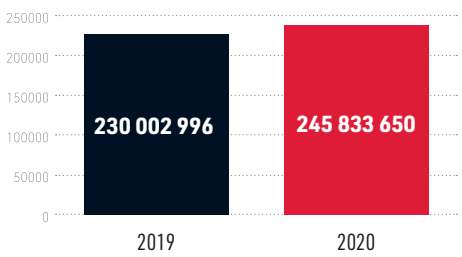

إجمالي مصاريف النشاط

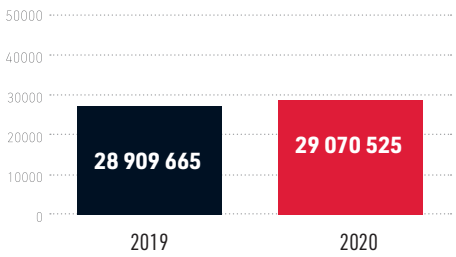

إجمالي الأصول

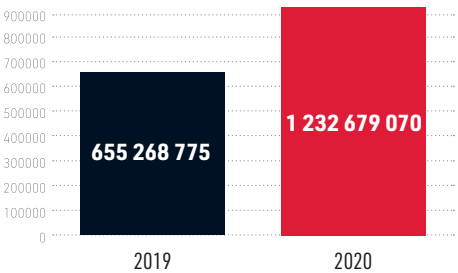

حصة السهم من ربح السنة

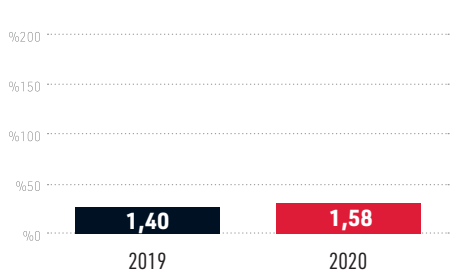

إجمالي الودائع

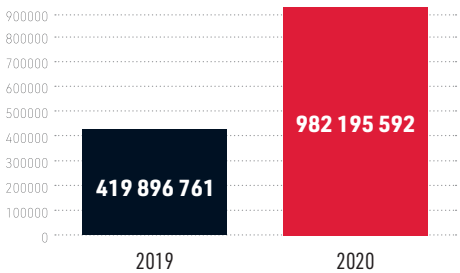

تقرير مجلس الإدارة

عن السنة المنتهية في 2020/12/31

السيدات والسادة:
- أعضاء الجمعية العمومية
- مندوب مصرف ليبيا المركزي
- مندوب سوق المال الليبي
- مراجعو الحسابات

بعد التحية
يتشرف مجلس الإدارة بتقديم تقريره السنوي عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2020 م مسلطاً الضوء على نشاط المصرف ومركزه المالي خلال العام 2020م .

أولاً: الإدارة

كانت إدارة المصرف خلال السنة المالية محل التقرير على النحو التالي:
-مجلس الإدارة.
-الإدارة التنفيذية:
المدير العام - مستشار المدير العام - إدارة الموارد البشريـة - إدارة الشؤون الإدارية - الإدارة المالية - إدارة الائتمان والمخاطر - إدارة المراجعة الداخلية - إدارة العمليات المصرفية - وحدة الامتثال ومكافحة غسل الأموال - إدارة تقنية المعلومـات - إدارة الشؤون القانونيـة - إدارة الشركات - إدارة الأفـراد (التجزئة) - إدارة الخـزينة - إدارة التسويق والتواصـل - إدارة المشاريـع - إدارة الجودة والتطوير المستمر - مشروع الدفع الإلكتروني - إدارة قطاع الأعمال - إدارة التمويل متناهي الصغر (نماء تمويل) - مشروع التحول الرقمي - ريفولف.

ثانياً / الميزانية العمومية

أ. الأصـول:

بلغ إجمالي الأصول في 2020/12/31 م، 1,232,679,070 دينار مقارنةً بمبلغ 655,268,775 دينار في 2019/12/31 م، بزيادة قدرها 654,036,096 دينار ونورد فيما يلي أهم ما جاء فيها:

•أرصدة لدى المصارف:

بلغ رصيد هذا البند في 2020/12/31 م، 1,159,223,569 دينار مقارنةً بمبلغ 536,224,346 دينار في 2019/12/31 م، بزيادة قدرها 622,999,223 دينار ، ويرجع هذا إلى سمعة المصرف الطيبة التى اكتسبها من بين المصارف العاملة بليبيا.

وتفاصيل هذا الرصيد على النحو التالي:

البيان	القيمة
نقدية وأرصدة لدى مصرف ليبيا المركزي	1,044.191,536 دينار
أرصدة لدى مصارف محلية وأجنبية	115,032,033 دينار

•القروض والتسهيلات:

-بلغ إجمالي القروض والتسهيلات في 31/12/2020 م مبلغ 3,536,455 دينار (صافي) ، مقارنةً بمبلغ 3,240,258 دينار في 31/12/2019 م، بزيادة قدرها 296,197 دينار.
-بلغ إجمالي التمويلات الإسلامية في 31/12/2020 م (بالصافي) 13,129,290 دينار مقارنةً بـ 31/12/2019 حيث كانت 19,695,053 دينار، بنقص قدره 6,565,766 دينار. ويرجع هذا إلى استمرار الزبائن في سداد أقساط التمويلات واتباع سياسة مخاطر مشددة نظراً للأوضاع الراهنة.

•الاستثمارات المالية:
بلغت مساهمات المصرف في بعض الشركات في 31/12/2020 م مبلغ 813,457 دينار مقارنةً بـ 31/12/2019 م حيث كانت 766,790 دينار، وهى على النحو التالي:

اسم المساهمة	قيمة المساهمة
شركة الروابي	150,000.000 دينار
شركة تداول للتقنية	600,000.000 دينار
شركة السراي للاستشارات والخدمات	16,790.000 دينار
شركة إلهام للتدريب والاستشارات	46,667 000 دينار
إجمالي المساهمات	813,457.000 دينار

•الأصول الثابتة:

بلغ رصيد الأصول الثابتة في 31/12/2020 م مبلغاً قدره 36,514,821 دينار مقارنةً بمبلغ 35,035,325 دينار في 31/12/2019 م، بزيادة قدرها 1,479,495 دينار تمثلت هذه الزيادة في تحسين البنية التحتية للمصرف (تحسين البنية التحتية لمبانٍ وفروع/ تقنية المعلومات/ شراء آلات سحب ذاتي).

ب. الخصوم:

•الالتزامات وحقوق المساهمين:
بلغ إجمالي هذا البند في 31/12/2020 م مبلغاً قدره 1,232,679,070 دينار ليبي مقارنةً بمبلغ 655,268,775 دينار في 31/12/2019 م. كما بلغ مجموع حقوق الملكية 245,833,651 دينار مقابل 230,002,996 دينار في سنة 2019 م.
تتمثل حقوق االمساهمين في البيان التالي:

•رأس المال المكتتب به والمدفوع 100,000,000 دينار ليبي (مئة مليون دينار ليبي).

•علاوة إصدار: 110,280,350 دينار.

•احتياطي قانوني: 740,174 دينار.

•أرباح متراكمة: 18,982,472 دينار.

•أرباح السنة: 15,830,655 دينار.

•مجموع حقوق الملكية: 245,833,650 دينار.

الاحتياطات:
بلغت الاحتياطات مبلغاً قدره 740,174 ألف دينار.

•صافي أرباح العام:
بلغ إجمالي الدخل في 31/12/2020 م مبلغ 50,181,185 مقارنةً بمبلغ 47,387,558في 31/12/2019 م. كما بلغ إجمالي المصروفات في 31/12/2020م مبلغ 29,070,525 دينار مقارنة بمبلغ 28,909,965 دينار في 31/12/2019 م. وبلغت الأرباح في 31/12/2020 م، بعد خصم الضرائب، مبلغ 15,830,654 دينار مقارنة بمبلغ 14,037,871 دينار في 31/12/2019 م.

•المخصصات:
1-مخصص تدني القروض والتسهيلات الائتمانية:
بلغ رصيد هذا البند في 31/12/2020 م مبلغ 11,782,980 دينار مقارنة بـ 31/12/2019 م، حيث كان المخصص11,943,847 دينار .
2- مخصص التمويلات الاسلامية:
بلغ رصيد هذا البند في 2020-12-31 م مبلغ 510,087 دينار مقارنةً بـ2019-12-31 م، حيث كان المخصص 492,952 دينار.
3-مخصص بدل الإجازات:
بلغ رصيد هذا البند في 31/12/2020 م مبلغاً قدره 1,163,879 دينار مقارنةً بمبلغ 1,059,162 دينار في 31/12/2019 م.
4-مخصص مخاطر عامة:
بلغ رصيد هذا البند في31/12/2020م مبلغاً قدره 3,485,949 دينار مقارنة بـ 31/12/2019م حيث كان 4,309,856 دينار، ووُضع هذا المبلغ على سبيل التحوط للتقليل من أي مخاطر طارئة قد تحدث.

ثالثاً / مجلس الإدارة

عقد مجلس الإدارة خلال هذه السنة (3) اجتماعات أصدر من خلالها بعض القرارات لتنظيم سير العمل وفق اللوائح والنظم المعمول بها بالمصرف أهمها:

•قرار مجلس الإدارة رقم (1) لسنة 2020م بشأن تكليف نائب لمدير وحدة الامتثال ومكافحة غسل الأموال.
قرار مجلس الإدارة رقم (2) لسنة2020م بشأن الموافقة على إيجار عقار ليكون مقر فرع المصرف بمدينة مصراته.
من خلال ما تم طرحه نود الإفادة أن إيرادات المصرف واضحة، وتمثل سياسة المصرف في الاحتفاظ بقاعدة رأس مال قوية من أجل الحفاظ على ثقة المساهمين والدائنين لضمان نمو النشاط، وتتم المراقبة من الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة للعائد على حقوق المساهمين وذلك باتخاذ إجراءات التحوط بتكوين المخصصات اللازمة لمواجهة مخاطر الائتمان، ويتم تقدير المخصصات على الديون المشكوك في تحصيلها وفقاً للضوابط الواردة في مناشير مصرف ليبيا المركزي بشأن تصنيف الديون .

كما نود أيضا استعراض النتائج التي تم تحقيقها وماذا فعلنا في السنة المالية (2020) م، وهي على النحو التالي:

•استطاع المصرف أن يحول جائحة كورونا إلى حدث يؤسس به واقعاً جديداً.

•استمر المصرف في التركيز على احتياجات الزبائن وتقديم المساعدة للتعافي من تأثير كوفيد (19).

•تبنى المصرف العديد من أنماط التشغيل التي تضمن الفعالية والمرونة في ظل هذه الظروف.

•انعكس هذا على مؤشرات إدارة المخاطر التي بدورها احتوت كافة التغيرات والتحديات السياسية والاقتصادية المتسارعة.

•الدروس المستفادة:
•بدأنا في الاستفادة من الدروس التي تعلمناها طوال الشهور الأولى حول الطريقة التي كيفنا بها أعمالنا، ونجح موظفونا في العمل من منازلهم في فترة الإقفال، وتبنينا التقنية اللازمة التي ساعدتنا على استمرار نشاطاتنا الأساسية مع أوقات وطرق عمل مرنة وخطط ورديات.

•سنة ناجحة:
ورغم هذا كانت 2020 سنة ناجحة بجميع المقاييس من حيث:
1.ارتفعت الأصول بنسبة 90% لتصل إلى مليار دينار ليبي لأول في تاريخ المصرف.
2.ارتفعت إيداعات زبائننا بنسبة 140% لتصل إلى 800 مليون دينار.
3.ارتفعت الأرباح التي ستوزع على المساهمين بنسبة 45%.
4.ارتفع الدخل الصافي بنسبة 13%.
5.ارتفعت النجاعة التشغيلية وبدورها أدت إلى انخفاض نسبة التكلفة إلى الدخل إلى 58% مقارنة بـ61% في 2019م.
6.ارتفعت الأرباح قبل الضرائب بنسبة 15% لتصل إلى 21 مليون دينار ليبي.
7.أنفقنا 30% من دخلنا على النمو والابتكار، وهذا الإنفاق تأتى بسبب نجاعتنا التشغيلية والإقبال عل منتجاتنا والتي تتمثل في الآتي: (زيادة فتح الحسابات ـ زيادة اشتراكات أتيب كونيكت وخدمة احجز وخدمة كروت - إطلاق الجيل الثاني من بطاقات أتيب ذات الشريحة).
8.أظهر موظفونا قدراً عالياً من التكيف والانضباط لجميع الإجراءات المطبقة لمواجهة كوفيد (19).
9.بذلنا الكثير من الجهود في التواصل الداخلي والخارجي لمواجهة الآثار المترتبة على كوفيد (19).
10.أنهينا 2020 بإطلاق منظومتنا المصرفية (T24) تحت مسمى مشروع «ريفولف».

و أخيراً نأمل أن نكون قد أوضحنا ملخصاً لأهم البنود الواردة بالميزانية والبيان التحليلي المعد من المراجعين الخارجيين، وأهم الإجراءات التى اتخذها مجلس الإدارة خلال السنة المالية 2020م.

و السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نعمان البوري
رئيس مجلس الإدا رة

تقرير المراجعين الخارجيين

السادة / رئيس وأعضاء الجمعية العمومية المحترمين

الرأي:

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية لمصرف السراي للتجارة والاستثمار «المصرف»، التي تتكون من:
- بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2020.
- بيان الدخل وبيان التغيرات في حقوق الملكية وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- إيضاحات حول البيانات المالية بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، أن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة من جميع النواحي الجوهرية المركز المالي للمصرف كما في 31 ديسمبر 2020 وأداءه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي:

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. أن مسؤولياتنا وفقا لهذه المعايير موضحة لاحقا في تقريرنا ضمن فقرة مسؤولية المدقق حول تدقيق البيانات المالية. نحن مستقلون عن المصرف وفقا « لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين» الصادرة عن مجلس المعايير الدولية للسلوك الأخلاقي للمحاسبين، ولقد التزمنا بالمسؤوليات الأخلاقية الأخرى وفقا لهذه القواعد. نعتقد أن بيانات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا حول التدقيق.

أمر التدقيق الهام:

إن أمر التدقيق الهام هو ذلك الأمر الذى يعتبر وفق تقديرنا المهنى أكثر أهمية خلال تدقيقنا للبيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020، وتم وضع هذا الأمر في اعتبارنا في سياق تدقيقنا للبيانات المالية ككل، وفي صياغة رأينا المهنى بشأنه ومن ثم فإننا لا نبدي رأياً منفصلاً بشأنه.
لقد قمنا بتحديد أمر التدقيق الهام التالي وحددنا تفاصيل عن كيفية معالجتنا في إطار عملية التدقيق.

تدني قيمة القروض والتسهيلات الائتمانية:

إن التدني في قيمة القروض والتسهيلات الائتمانية هو أحد أهم الأمور التي تؤثر على نتائج أعمال المصرف، بالإضافة إلى كونه من الأمور التي تتطلب الكثير من الاجتهاد لتحديد التعثر وقياس خسارة التدني، ويتم تطبيق الاجتهاد على مدخلات عملية قياس التدني، بما فيها تقييم الضمانات واحتساب مخصص التدني على أساس كل عميل.
بلغ إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية كما في 31 ديسمبر 2020 مبلغ 19,528,786 دينار ليبي (2019: 19,530,046دينار ليبي) وقد تم تسجيل مخصص تدني مقابل القروض والتسهيلات الائتمانية في 31 ديسمبر 2020 بقيمة 11,782,980 دينار ليبي (2019 : 11,943,847) دينار ليبي.

إجراءات التدقيق:

تضمنت إجراءات التدقيق الحصول على كشوفات القروض والتسهيلات الائتمانية غير العاملة وتحت المراقبة واختيار عينات لدراسة خسارة التدني بما فيها تقييم الضمانات والمخصصات اللازمة بناءً على تاريخ التعثر.
إن خسارة التدني في محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية قد تم الإفصاح عنها في إيضاح رقم (9) حول البيانات المالية.

مسؤوليات الإدارة والأشخاص المسؤولين عن الحوكمة على البيانات المالية:

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومسؤولة عن إعداد نظام رقابة داخلي الذي تعتبره الإدارة ضرورياً لغرض إعداد بيانات مالية خالية من تحريفات جوهرية سواء كانت ناشئة عن الاحتيال أو عن الخطأ.
عند إعداد البيانات المالية، الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المصرف على الاستمرار وكذلك الإفصاح عندما ينطبق ذلك عن الأمور ذات العلاقة بالاستمرارية واستخدام أساس الاستمرارية المحاسبي.
إن الأشخاص المسؤولين عن الحوكمة هم المسؤولون على الإشراف على عملية التقارير المالية في المصرف.

مسؤولية المدقق حول تدقيق البيانات المالية:

إن أهداف التدقيق هي الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية ككُل خالية من التحريفات الجوهرية سواء كانت ناشئة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير يتضمن رأينا. أن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد ولكنه ليس ضمانة أن التدقيق الذي تم القيام به وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سيكشف دائماً أي خطأ جوهري أن وجد. أن التحريفات يمكن أن تنشأ من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهرية إذا كانت بشكل فردي أو جماعي ويمكن أن تؤثر بشكل معقول على القرارات الاقتصادية المتخذة على هذه البيانات المالية من المستخدمين.
كجزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والمحافظة على تطبيق مبدأ الشك المهني خلال التدقيق، بالإضافة إلى:

1.تحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال أو الخطأ، وكذلك تصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق استجابةً لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا. إن خطر عدم اكتشاف التحريفات الجوهرية الناتجة عن الاحتيال أعلى من تلك الناتجة عن الخطأ حيث أن الاحتيال قد يشتمل على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو تجاوز لأنظمة الرقابة الداخلية.

2.الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق لغرض تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية أنظمة الرقابة الداخلية في المصرف.

3.تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات ذات العلاقة المعدة من قبل الإدارة.

لقد تواصلنا مع الأشخاص المسؤولين عن الحوكمة حول أمور متعددة منها نطاق وتوقيت التدقيق المخطط له وملاحظات التدقيق الهامة، بما في ذلك أية نقاط ضعف هامة في نظام الرقابة الداخلية التي تم تحديدها خلال تدقيقنا.

شركة الشرق الأوسط
محاسبون قانونيون ومراجعون
عبد الرحمن عياد عمار

المتضامنون
عضو في مؤسسة ارنست ويونغ العالمية

تقرير مدقق الحسابات المستقلين
إلى مساهمي مصرف السراي للتجارة والاستثمار

طرابلس ـ ليبيا

الرأي:

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية المرفقة لمصرف السراي للتجارة والاستثمار (المصرف) والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2020 وقائمة الدخل الشامل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والإيضاحات حول القوائم المالية وملخص لأهم السياسات المحاسبية.
في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تُظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للمصرف كما في 31 ديسمبر 2020 وأداءه المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها في ليبيا.

أساس الرأي:

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسؤولية مراجعي الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن المصرف وفقاً لقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادر عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين بالإضافة إلى متطلبات السلوك المهني الأخرى الملائمة لتدقيق القوائم المالية في ليبيا، كما التزمنا بمسؤولياتنا المهنية الأخرى وفقاً لمتطلبات قواعد السلوك المهني للمجلس. في اعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء الرأي.

أمور التدقيق الهامة:

إن أمور التدقيق الهامة هي تلك الأمور التي وفقاً لاجتهادنا المهني كانت الأكثر جوهرية خلال تدقيق القوائم المالية للسنة الحالية. لقد تمت دراسة هذه الأمور ضمن الإطار الكلي لتدقيق القوائم المالية لإبداء رأينا حول هذه القوائم، ولا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور. تم وصف إجراءات التدقيق المتعلقة بكل أمر من الأمور المشار إليها أدناه.

لقد قمنا بالمهام المذكورة في فقرة مسؤولية مدقق الحسابات والمتعلقة بتدقيق القوائم المالية. بالإضافة لكافة الأمور المتعلقة بذلك. بناء عليه فإن تدقيقنا يشمل تنفيذ الإجراءات التي تم تصميمها للاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية. إن نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بمعالجة الأمور المشار إليها أدناه، توفر أساسا لرأينا حول تدقيق القوائم المالية المرفقة.

1. كفاية مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة (إيضاح 5) في القوائم المالية:

أمر التدقيق الهام 1	نظام التدقيق لمواجهة أمر التدقيق الهام
تم اعتبار هذا الأمر من الأمور الهامة في عملية التدقيق حيث يتطلب احتسابه وضع افتراضات واستخدام الإدارة لتقديرات لاحتساب مدى ووقت تسجيل خسارة التدني. يتم تحديد مخصص التسهيلات الائتمانية وفقاً لسياسة المصرف الخاصة بالمخصصات وتدني القيمة والتي تتماشى مع متطلبات مصرف ليبيا المركزي. تشكل التسهيلات الائتمانية وفقاً لسياسة المصرف الخاصة بالمخصصات وتدني القيمة والتي تتماشى مع متطلبات مصرف ليبيا المركزي. تشكل التسهيلات الائتمانية جزءًا كبيراً من أصول المصرف، وهنالك احتمالية لعدم دقة مخصص التدني المسجل سواء نتيجة استخدام بيانات أساسية غير دقيقة أو استخدام فرضيات غير معقولة. نظراً لأهمية الأحكام المستخدمة في تصنيف التسهيلات الائتمانية ضمن مراحل مختلفة وفقاً لما هو منصوص عليه في تعليمات مصرف ليبيا المركزي، اعتبرت إجراءات التدقيق فيما يخص هذا الأمر من أمور التدقيق الرئيسية. بلغ رصيد مجموع التسهيلات الائتمانية والتمويلات الإسلامية للمصرف مبلغ 33,168,161 دينار ليبي ومخصصات التدني مبلغ 16,502,419 كما في 31 ديسمبر 2020. تم عرض سياسة مخصص التدني في السياسات المحاسبية المتبعة لإعداد هذه القوائم المالية ضمن إيضاح (2-3).	إن إجراءات التدقيق المتبعة تضمنت فهم لطبيعة محافظ التسهيلات الائتمانية بالإضافة إلى فحص لنظام الرقابة الداخلي المتبع في عملية المنح والتسجيل ومراقبة الائتمان وتقييم اتباع الإدارة لتعليمات مصرف ليبيا المركزي في احتساب مخصص التدني وإجراءات التحصيل ومتابعتها، حيث قمنا بدراسة وفهم لسياسة المصرف المتبعة في احتساب المخصصات ومدى تماشيها مع السياسات الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي في احتساب المخصصات على القروض غير المنتظمة كما قمنا باختيار ودراسة عينة من التسهيلات الائتمانية المنتظمة وغير المنتظمة على مستوى المصرف ككل وتقييم العوامل المؤثرة في عملية احتساب مخصص تدني التسهيلات كتقييم الضمانات المتوفرة وملاءة العملاء المالية وتقديرات الإدارة للتدفقات النقدية المتوقعة والمتطلبات التنظيمية الصادرة عن الجهات الرقابية ومناقشة تلك العوامل مع الإدارة التنفيذية للتحقق من مدى كفاية المخصصات المرصودة بالإضافة الى قيامنا بإعادة احتساب للمخصصات الواجب رصدها لتلك الحسابات ومدى اتباع المصرف لتعليمات الجهات الرقابية. كما قمنا بتقييم مدى كفاية الإفصاح حول التسهيلات الائتمانية ومخصص تدني التسهيلات الائتمانية والمبينة في الإيضاح رقم (5).

مسؤولية مدققي الحسابات عن تدفق القوائم المالية:

إن أهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية المأخوذة كليًا خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن خطأ وإصدار تقرير المراجعة الذي يتضمن رأينا.

إن التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى، ولكنه ليس ضمانة أن المراجعة التي تجرى وفقاً لمعايير التدقيق الدولية ستكشف دائماً عن خطأ جوهري عند وجوده. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال أو خطأ، ويتم اعتبارها جوهرية إذا كانت منفردة أو مجتمعة، ويمكن أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من مستخدمي هذه القوائم المالية.

إننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والمحافظة على الشك المهني كجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وكذلك نقوم بما يلي:

• تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواءً الناتجة عن احتيال أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لهذه المخاطر والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء الرأي. إن خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن غلط، لما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ، أو تزوير، أو حذف متعمد، أو تأكيدات غير صحيحة، أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.

• الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلي المتعلق بالمراجعة وذلك لتصميم إجراءات مراجعة ملائمة للظروف وليس بهدف إبداء الرأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للشركة.

• تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها التي قامت بها الإدارة.

• التوصل إلى نتيجة حول ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، وفيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك كبيرة حول قدرة المصرف على الاستمرار. وإذا ما توصلنا إلى نتيجة بأن هناك شكاً جوهرياً، فعلينا الإشارة في تقرير المراجعة إلى إيضاحات القوائم المالية ذات الصلة أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإيضاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة المراجعة التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير المراجعة، ومع ذلك فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار المصرف.

• تقييم العرض العام لهيكل القوائم المالية ومحتواها بما في ذلك الإيضاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث التي تحقق العرض العادل.

إننا نتواصل مع المسؤولين المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بنطاق التدقيق وتوقيته، وملاحظات التدقيق المهمة التي تتضمن أية نقاط ضعف مهمة في نظام الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.

عبد المنعم البوسيفي
طرابلس ـ ليبيا
16 يونيو 2021

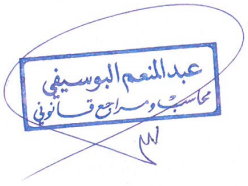

القوائم المالية كما هي في 2020.12.31 و والإفصاحات المتممة لها*

بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2020

الأصول	إيضاح	2020	2019
نقد وأرصدة لدى مصرف ليبيا المركزي	6	1 044 191 536	234 567 958
أرصدة لدى مصارف أخرى	7	115 032 032	301 656 388
استثمار في شركات تابعة وزميلة	8	813 457	766 790
قروض وتسهيلات ائتمانية/ بالصافي	9	16 665 745	22 935 311
ممتلكات ومعدات/ بالصافي	10	36 514 821	35 035 325
أصول غير ملموسة	11	1 843 602	2 350 245
أعمال تحت التنفيذ	12	8 730 078	1 539 942
أصول أخرى	13	8 887 799	56 416 816
مجموع الأ1 يناير 2020	14	1 232 679 070	655 268 775
الالتزامات:			
ودائع زبائن	15	925 673 939	381 338 079
مخصصات أخرى	16	4 649 828	5 369 018
التزامات أخرى	17	56 521 653	38 558 682
مجموع الالتزامات		986 845 420	425 265 779
حقوق المساهمين :			
رأس المال المكتتب به والمدفوع	18	100 000 000	100 000 000
علاوة إصدار	18	110 280 350	110 280 350
احتياطي قانوني	18	740 174	740 174
أرباح (خسائر) متراكمة		18 982 472	4 944 601
ربح السنة		15 830 654	14 037 871
مجموع حقوق الملكية		245 833 650	230 002 996
مجموع الالتزامات وحقوق المساهمين		1 232 679 070	655 268 775
التزامات محتملة	25	23 397 887	87 588 736

فاروق بن خميس العبيدي
المدير العام

نعمان محمد البوري
رئيس مجلس الإدارة

بيان الدخل عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

الإيرادات :	إيضاح	2020	2019
إيرادات التمويلات الإسلامية	19	5 840 589	4 659 984
إيرادات العمولات	20	34 964 677	33 086 736
أرباح الصرف الأجنبي وإعادة تقييم العملة		8 775 650	8 590 616
إيرادات أخرى		600 263	1 050 222
إجمالي الدخل		50 181 179	47 387 558
المصروفات:			
نفقات الموظفين	21	-13 958 965	-12 586 899
استهلاكات وإطفاءات	11-12	-2 868 722	-2 592 600
مصاريف إدارية وعمومية	22	-10 206 580	-9 990 287
مخصص تدني القروض والتسهيلات الممنوحة	(9-1)	-19 122	254 094
مخصص تمويلات إسلامية ممنوحة	(10-1)	-17 136	-492 952
مخصص مخاطر عامة		-2 000 000	-3 501 021
إجمالي المصروفات		-29 070 525	-28 909 665
صافي الربح التشغيلي قبل الضرائب		21 110 654	18 477 893
مخصص ضرائب		-5 280 000	-4 440 022
ربح السنة	0	15 830 654	14 037 871
حصة السهم من ربح السنة		1,58	1,40

فاروق بن خميس العبيدي
المدير العام

نعمان محمد البوري
رئيس مجلس الإدارة

بيان التغيرات في حقوق المساهمين للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

2020	رأس المال دينار ليبي	علاوة إصدار دينار ليبي	احتياطي قانوني دينار ليبي	أرباح متراكمة دينار ليبي	إجمالي حقوق الملكية دينار ليبي
1 يناير 2020	100 000 000	110 280 350	740 174	18 982 472	230 002 996
زيادة في رأس المال	0	0	0	0	0
ربح السنة				15 830 654	15 830 654
31 ديسمبر2020	100 000 000	110 280 350	740 174	34 813 126	245 833 650
2019					
1 يناير 2019	33 333 330	0	740 174	4 944 601	39 018 105
زيادة في رأس المال	66 666 670	110 280 350	0	0	176 947 020
ربح السنة	0	0	0	14 037 871	14 037 871
31 ديسمبر 2019	100 000 000	110 280 350	740 174	18 982 472	230 002 996

بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

الأنشطة التشغيلية	إيضاح	2020 دينار ليبي	2019 دينار ليبي
ربح السنة بعد الضرائب		15 830 654	14 037 871
تعديلات			
استهلاكات وإطفاءات		4 722 824	2 592 600
مخصص تدني القروض والتسهيلات الائتمانية		19 122	-254 094
مخصص تمويلات إسلامية		17 136	492 952
مخصص مخاطر عامة		2 000 000	3 501 021
التغيير في الأصول والخصوم المتداولة			
الاحتياطي الإلزامي لدى مصرف ليبيا المركزي		-146 567 773	-77 662 785
قروض وتسهيلات ائتمانية		-296 197	-266 286
تمويلات إسلامية		6 565 763	-17 953 465
ودائع زبائن		544 335 860	-38 238 897
أصول أخرى		47 529 017	-726 471
مخصصات أخرى		-719 190	125 114
التزامات أخرى		17 962 971	8 627 642
صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية قبل ضريبة الدخل		491 400 187	-105 724 798
الأنشطة الاستثمارية			
استثمارات في شركات زميلة		-46 667	0
شراء ممتلكات ومعدات	11	-2 712 181	-10 351 455
شراء أصول غير ملموسة	12	-5 019 754	-742 582
أعمال تحت التنفيذ	13	-7 190 136	-1 315 789
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية		-14 968 738	-12 409 826
الأنشطة التمويلية			
زيادة في رأس المال		0	66 666 670
علاوة إصدار		0	110 280 350
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية		0	176 947 020
صافي التغير في النقد وما في حكمه		554 094 234	139 028 126
النقد وما في حكمه في بداية السنة		458 561 561	319 533 435
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	23	1 012 655 795	458 561 561

إيضاحات حول البيانات المالية وتشكل جزءاً منها:

1 - عـــام:

تأسس مصرف السراي للتجارة والاستثمار (شركة مساهمة ليبية) بمسماه السابق (مصرف طرابلس الأهلي) بتاريخ 1997/11/1، قبل أن يرفع رأس ماله إلى 33 مليون دينار ليبي في 6/6/2007 وجرى تغيير الاسم ليصبح مصرف السراي للتجارة والاستثمار.
تم رفع رأس المال إلى 100 مليون دينار ليبي مقسمة إلى 10 مليون سهم بقيمة اسمية 10 دينار للسهم، تم الاكتتاب فيها بالكامل خلال سنة 2019، استناداً إلى قرار الجمعية العمومية غير العادية بتاريخ 25 أبريل 2018.
يمارس المصرف نشاطه من خلال إدارته العامة وسبعة فروع في كل من مدينتي طرابلس وبنغازي، وفقاً لأحكام القانون رقم 1 لسنة 2005 بشأن المصارف، وأحكام القانون رقم 23 لسنة 2010 بشأن النشاط التجاري، ومن أهم نشاطات المصرف القيام بجميع أعمال المصارف التجارية والتمويلية وتشمل هذه الأعمال فتح الحسابات الجارية وقبول الودائع والأمانات وتقديم الخدمات المتعلقة بالاعتمادات المستندية والمستندات برسم التحصيل وخطابات الضمان وإصدار وإدارة أدوات الدفع والتحويلات وبطاقات الدفع وأعمال التمويلات الإسلامية وغيرها من الأغراض ذات الصلة.
يقع المقر الرئيسي للمصرف في طريق قرجي بمدينة طرابلس ـ ليبيا.

يدار المصرف من قبل مجلس إدارة مكون من السادة الآتى ذكرهم:

السيد / نعمان محمد البوري	رئيس مجلس الإدارة
السيد / عز الدين نصر بن حميدة	نائب رئيس مجلس الإدارة
السيد / هشام حسني بي	عضو مجلس إدارة
السيد / سامي بن غرسة	عضو مجلس إدارة
السيد / البوديرى شريحة	عضو مجلس إدارة
السيد / صلاح قدمور	عضو مجلس إدارة
السيد / بيادجو ماترانقا	عضو مجلس إدارة
السيد / حسين الشريدي	عضو مجلس إدارة

2 - أساس المحاسبة والقياس:

تم إعداد هذه البيانات وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ومتوافقة مع متطلبات قانون النشاط التجاري رقم 23 لسنة 2010، وقانون المصارف رقم 1 لسنة 2005 وتعديلاته.

تم استخراج البيانات المالية من السجلات المحاسبية للمصرف وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، ووفقاً لمبدأ الثبات لجميع السنوات إلا إذا ذكر خلاف ذلك.
تم اعتماد هذه البيانات لإصدارها من قبل مجلس الإدارة في اجتماعه الأول لسنة 2021 المنعقد بتاريخ 15 فبراير 2021.

أ - عملة التعامل والعرض:
يتم عرض البيانات المالية بالدينار الليبي، وهي العملة الوظيفية للمصرف، تم تقريب جميع المعلومات المالية المعروضة بالدينار إلى أقرب دينار ليبيّ.

ب - استخدام التقديرات:
إن إعداد البيانات المالية المطابقة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يتطلب استخدام التقديرات المحاسبية الهامة، كما يتطلب من الإدارة استخدام تقديراتها المحاسبية للبنود التي تشتمل على درجة عالية من الاجتهاد، إن البنود التي تكون فيها الفرضيات والتقديرات جوهريةً بالنسبة للبيانات المالية تم الإفصاح عنها في الإيضاح (3).

ج - معايير وتفسيرات وتعديلات جديدة سارية المفعول من 1 يناير2020 ذات علاقة بنشاط المصرف:
-المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16): الإيجارات.
-معيار المحاسبة الدولي رقم (28) وتعديلاته: حصص في الشركات الزميلة طويلة الأجل.

د - معايير وتفسيرات وتحسينات جديدة غير سارية المفعول بعد، يتوقع أن يكون لتطبيقها أثر جوهريّ على البيانات المالية للمصرف:
- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض البيانات المالية ومعيار المحاسبة الدولي رقم (8) السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28) الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة.
- تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (3) تجميع الأعمال، والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (10) قواعد وشروط إعداد التقارير المالية، والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (17) عقود التأمين، والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) الأدوات المالية.

ليس من المتوقع لأي من المعايير والتفسيرات والتحسينات الأخرى المذكورة أن يكون لها أثر جوهريّ على البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 كما أن بعضها لا ينطبق على المصرف.

3 - التقديرات المحاسبية الهامة والافتراضات:

يقوم المصرف بتقديرات وافتراضات محددة مستقبلية، وتقيم التقديرات والافتراضات بشكل مستمر بناءً على أساس الخبرة السابقة وعوامل أخرى بما في ذلك التوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد المصرف بأنها معقولة، وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات والافتراضات. وفيما يلي بعض التقديرات المحاسبية الهامة المعتمدة في إعداد البيانات المالية:

ممتلكات ومعدات
يقوم المصرف بمراجعة العمر الإنتاجي المقدر للمتلكات والمعدات وطريقة الاستهلاك للتحقق من كونها تعكس نمط المنافع الاقتصادية المستغلة منها، وفي حال وجود اختلاف بين طريقة الاستهلاك المستخدمة ونمط المنافع الاقتصادية المستعملة يتم معالجته كتنبؤ في التقديرات في سنة التغير والسنوات اللاحقة.

قضايا
تراجع إدارة المصرف القضايا القانونية العالقة وتتابع التطورات في الإجراءات القانونية في تاريخ كل تقرير من أجل تقييم الحاجة إلى مخصصات وإفصاحات في البيانات المالية. كما تأخذ بعين الاعتبار عند تكوين هذه المخصصات طبيعة الدعاوى القضائية والإجراءات المتخذه وخاصة في الفترة ما بين تاريخ البيانات المالية وتاريخ إصدارها، كذلك يتم الاطلاع على رأي المستشار القانوني حول القضايا والاطلاع على قرارات مجلس الإدارة بالخصوص.

تدني قيمة الديون
يتم تقدير مخصص تدني قيمة القروض والتسهيلات الممنوحة وفقاً للضوابط الواردة في تعليمات مصرف ليبيا المركزي بشأن تصنيف الديون، ويتم إدراج الفرق بين المبالغ التي يتم تحصيلها فعلياً في فترات مستقبلية والمبالغ المتوقعة في بيان الدخل.

4 - ملخص لأهم السياسات المحاسبية:

الإيرادات من العقود مع العملاء:

قام المصرف بتبني تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (15) «الإيرادات من العقود مع الزبائن» بدءاً من 1 يناير 2018، حيث حل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي رقم (18) «الإيرادات» ومحل معيار المحاسبة الدولي رقم (11) «عقود الإنشاء».
يتم الاعتراف عندما يحصل الزبون على الخدمات ويكون إما في وقت محدد أو مع مرور الوقت، حيث تبنى المعيار الدولي لإعداد التقرير المالية رقم (15) منهجاً مكوناً من خمس خطوات للاعتراف بالإيرادات، علماً بأن المصرف يقوم بالاعتراف بإيرادات العقود المبرمة مع الزبائن عند تقديم الخدمة المتعلقة بها ومن المحتمل تدفق منافع اقتصادية للمصرف وأنه يمكن قياس الإيرادات والتكاليف إذا كان ذلك ممكناً بطريقة موثوقة وفق الخطوات التالية:

أ - تحديد العقد: يعرّف العقد بأنه اتفاق بين طرفين أو أكثر ينشئ حقوقاً والتزامات واجبة التنفيذ، كما يحدد العقد الشروط الخاصة بكل عقد والتي يجب الوفاء بها.

ب - تحديد التزامات الأداء في العقد: وهو وعد في العقد مع الزبون لنقل خدمة إليه.

ت - تحديد سعر المعاملة: وهو المبلغ الذي يتوقع المصرف أن يكون له الحق فيه مقابل تحويل الخدمات المتعهد بها إلى الزبون باستثناء المبالغ التي يتم تحصيلها بالنيابة عن طرف ثالث.

ث - توزيع سعر المعاملة على التزامات الأداء في العقد: وهو بالنسبة للعقود التي تحتوي على أكثر من التزام أداء واحد، حيث يقوم المصرف بتوزيع سعر المعاملة إلى أكثر من التزام أداء بمبلغ يصف المبلغ بالمقابل الذي يتوقع المصرف أن يكون الحق فيه مقابل الوفاء بكل التزام أداء.

ج - الاعتراف بالإيرادات: عندما يقوم المصرف بتلبية التزامات الاداء.

التقاص:

يتم إجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

الاستثمار في شركات زميلة:

عندما يتوفر لدى المصرف مقدرة (وليس سيطرة) للمشاركة في قرارات السياسات المالية والتشغيلية في شركة ما يتم تصنيفها كشركة زميلة. يتم الاعتراف الأولي بالاستثمار في الشركة الزميلة في بيان المركز المالي بالتكلفة ويتم لاحقاً الاعتراف بحصة الشركة من أرباح الشركة الزميلة ما بعد التملك في بيان الربح أو الخسارة.
عندما يتوفر دليل موضوعيّ على وجود تدني على الاستثمار في الشركة الزميلة يتم إجراء فحص التدني للقيمة الدفترية كما هو الحال للموجودات غير المالية الأخرى.

العملات الأجنبية:

يتم تسجيل التعاملات التي يقوم بها المصرف بعملات مختلفة عن عملة البيئة الاقتصادية الرئيسية التي يمارس المصرف نشاطاته من خلالها (عملته الوظيفية - الدينار الليبي) باستخدام أسعار الصرف السائدة بتاريخ حدوث تلك التعاملات. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية باستخدام أسعار الصرف السائدة بتاريخ إعداد البيانات المالية ويتم الاعتراف بأرباح وخسائر فروقات العملة الناجمة عن ذلك مباشرة في بيان الدخل. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير النقدية المثبتة بالتكلفة التاريخية باستخدام السعر السائد في تاريخ حدوث تلك التعاملات بينما يتم تحويل البنود غير النقدية المثبتة بالقيمة العادلة باستخدام السعر السائد بتاريخ تقييم تلك الموجودات ويتم الاعتراف بأرباح وخسائر التقييم كجزء من تلك القيمة العادلة.

الموجودات المالية:

تشمل القروض والذمم المدينة النقد والأرصدة لدى مصرف ليبيا المركزي والودائع لدى المصارف والتسهيلات والتمويلات الائتمانية كما هو ظاهر في بيان المركز المالي.
يقوم المصرف بتصنيف موجوداته المالية لأحد البنود المبينة أدناه بناءً على الغاية من الحصول على هذا الموجود ولم يقم المصرف بتصنيف أي من موجوداته المالية كموجودات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق. إن السياسة المحاسبية للمصرف لكل بند من الموجودات المالية هي كما يلي:

القروض والذمم المدينة:

هي موجودات مالية غير مشتقة ذات دفعات ثابتة أو محددة والتي لم يتم تسعيرها في سوق نشط وتنشأ أساساً عن طريق تقديم السلع والخدمات للزبائن (مثل ذمم القروض والتسهيلات الائتمانية)، وهي أيضا تتضمن أنواع أخرى من الأصول النقدية التعاقدية والتي يتم الاعتراف بها أولياً بالقيمة العادلة مضافاً إليها التكاليف المباشرة المرتبطة بالحصول عليها، ويتم الاعتراف بها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعال ناقصاً مخصص تدني القيمة، نشير إلى أنه تم وقف التعامل بالفوائد في عام 2013 بالنسبة للأفراد و2015 بالنسبة للشركات، وفقاً للقانون رقم 1 لسنة 2013 بشأن وقف التعامل بالمعاملات الربوية.
يتم تكوين مخصص تدني القيمة عندما يكون هناك دليل موضوعي (مثل صعوبات مالية كبيرة من جانب الطرف المدين أو تقصير أو تأخير لفترة زمنية طويلة في الدفع) أي أن المصرف لن يكون قادراً على تحصيل كل المبالغ المستحقة بموجب ما اتفق عليه، يكون قيمة المخصص الفرق بين صافي القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع تحصيلها للدين الذي يجرى له التدني، تظهر ذمم القروض والتسهيلات بالصافي بعد استنزال قيمة المخصص الذي يسجل في حساب مستقل ويقابله خسارة يتم قيدها ضمن المصاريف الإدارية في بيان الدخل، عند التأكد من أن الدين لن يتم تحصيله، يتم شطب القيمة الدفترية الإجمالية له مقابل المخصص المرتبط به. حسب تعليمات مصرف ليبيا المركزي فإن المصرف يقوم بتصنيف الديون من القروض والتسهيلات الائتمانية كديون تطلب اهتمام، وديون دون المستوى، وديون مشكوك في تحصيلها، وديون رديئة، وتحتسب بشأنها مخصصات بمعدلات 2%، و20%، و50%، و100% على التوالي كحد أدنى لكل فئة من الفئات المذكورة.

تدني الموجودات المالية:
يقوم المصرف بمراجعة القيم المثبتة في السجلات للموجودات المالية في تاريخ المركز المالي لتحديد فيما إذا كانت هنالك مؤشرات تدل على تدني في قيمتها إفرادياً أو على شكل مجموعة، وفي حالة وجود مثل هذه المؤشرات فإنه يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد من أجل تحديد خسارة التدني.

ممتلكات ومعدات:
يتم الاعتراف الأولي بالممتلكات والمعدات بالتكلفة والتي تشمل بالإضافة إلى تكلفة الشراء جميع التكاليف المباشرة المرتبطة بوضع الموجودات بالحالة التي تمكنها من تحقيق الغرض الذي تم شراؤها من أجله بالإضافة إلى القيمة الحالية للتكاليف المقدرة التي لا يمكن تجنبها في المستقبل مثل تفكيك وإزالة الأصل والتي يتم قيدها كمخصصات.
لا يتم استهلاك الموجودات تحت الإنشاء حتى تصبح كاملةً وجاهزةً للاستخدام. يتم احتساب الاستهلاك على جميع البنود الأخرى للممتلكات والمعدات وذلك لتخفيض قيمتها الدفترية حسب العمر الإنتاجي المقدر كما يلي:

ر.م	البيان	العمر الإنتاجي (سنة)
1	مبانٍ	50
2	آلات ومعدات مكتبية	7
4	سيارات	5
5	أجهزة حاسوب	4
6	أثاث مكتبي	7

إن الأرباح والخسائر الناجمة عن استبعاد الممتلكات والمعدات يتم تحديدها عن طريق مقابلة قيمة مبيعات الممتلكات مع القيمة الدفترية للموجودات المباعة وقيمة إهلاكاتها المتراكمة.

موجودات غير ملموسة:
تقيد الموجودات غير الملموسة المشتراة بالتكلفة.
يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على أساس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة، ويتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الإطفاء في بيان الدخل. أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد يتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ البيانات المالية ويتم تسجيل أي تدنٍ في قيمتها في بيان الدخل.
يتم مراجعة أية مؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ البيانات المالية، كذلك يتم مراجعة تقدير العمر الزمني لتلك الموجودات ويتم إجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة.
تتمثل الموجودات غير الملموسة في المصرف في برامج وأنظمة الحاسب الآلي ويتم إطفاء تلك الموجودات بطريقة القسط الثابت على سنتين.

تدني الموجودات غير المالية:
تخضع الموجودات غير المالية لاختبار التدني عندما يظهر حدث أو تغير في الظروف يكون مؤشراً إلى أن قيمة الموجودات الدفترية من المحتمل أو من غير الممكن استردادها. يتم تخفيض الأصل عندما تتجاوز قيمته الدفترية قيمته القابلة للاسترداد (القيمة المستبدلة أو القيمة العادلة مطروحاً منها تكلفة البيع أيهما أعلى). يتم قيد التدني ضمن بيان الدخل.

المطلوبات المالية:
يقوم المصرف بتصنيف مطلوباته المالية بناءً على الغاية من تكوّن هذا المطلوب المالي. لا يملك المصرف مطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة. إن السياسات المحاسبية للمطلوبات المالية الأخرى هي كما يلي:

ذمم وأرصدة دائنة أخرى:
يتم الاعتراف الأولي بذمم وأرصدة دائنة أخرى بالقيمة العادلة وتدرج لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعال، ولكن تم وقف التعامل بالفوائد في عام 2015 وفقاً للقانون رقم (1) لسنة 2013 بشأن وقف التعامل بالمعاملات الربوية.

رأس المال المكتتب به والمدفوع:
يتم تصنيف الأسهم العادية للمصرف كأدوات حقوق الملكية.

علاوة الإصدار:
تم رفع رأس مال المصرف وقد تم الاكتتاب في الأسهم المطروحة خلال العام بسعر يزيد عن القيمة الاسمية للسهم وتم اعتبار فرق السعر علاوة إصدار ضمن حقوق الملكية لدعم المركز المالي للمصرف.

منافع الموظفين:
يتم قيد مساهمة المصرف في خطة منافع الموظفين المحددة في بيان الدخل في السنة التي تخصها.

مخصص تعويض إجازات العاملين:
يقدر مخصص تعويض إجازات العاملين لمواجهة الالتزامات القانونية والتعاقدية الخاصة بإجازات العاملين وفقاً لشروط تعاقد الموظفين بالمصرف ووفقاً لقانون علاقات العمل رقم 12 لسنة 2010.

ضريبة الدخل:
تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة، بعد استنزال مخصصات الديون
وتحسب الضرائب بموجب النسب الضريبية المقررة على الشركات المساهمة طبقاً للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن ضرائب الدخل.

المخصصات:
يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على المصرف التزامات حالية (قانونية أو تعاقدية) ناشئة عن أحداث سابقة، وغالباً ما يطلب من المصرف تسوية هذا الالتزام كما يمكن تقدير قيمته بشكل موثوق.

يمثل المبلغ المعترف به كمخصص التقدير الأمثل للمقابل المطلوب لتسوية الالتزام الحالي كما في تاريخ التقرير المالي آخذاً بعين الاعتبار المخاطر وعدم التأكد المحيطين بهذا الالتزام.

5 - الأدوات المالية وإدارة المخاطر:

يتعرض المصرف للمخاطر نتيجة استخدام الأدوات المالية، يبين هذا الإيضاح أهداف وسياسات وإجراءات المصرف لإدارة هذه المخاطر والطرق المستخدمة لقياسها، بالإضافة إلى ذلك تم عرض معلومات كمية عنها خلال هذه البيانات المالية.
لا يوجد تغير جوهري في المخاطر التي يتعرض لها المصرف أو في الأهداف والسياسات والإجراءات لإدارة هذه المخاطر أو الطرق المستخدمة لقياسها ما لم يذكر خلاف ذلك.

(1) الأدوات المالية الرئيسية:
إن الأدوات المالية الرئيسية المستخدمة من قبل المصرف والتي تنشأ عنها مخاطر هي ما يلي:
- النقد والأرصدة والودائع لدى مصرف ليبيا المركزي ولدى المصارف.
- قروض وتسهيلات ائتمانية.
- ودائع تحت الطلب/ زبائن.
- ودائع زمنية/ زبائن.

(2) فئات الأدوات المالية:

أصول مالية	2020 دينار ليبي	2019 دينار ليبي
النقد والأرصدة والودائع لدى مصرف ليبيا المركزي ولدى المصارف	1,159,223,568	536,224,346
قروض وتسهيلات ائتمانية	3,536,455	3,240,258
تمويلات إسلامية	13,129,290	19,695,053
مجموع القروض والأرصدة المدينة	1,175,889,313	559,159,657
مجموع الأصول المالية بالتكلفة المطفأة	1,175,889,313	559,159,657
التزامات مالية		
ودائع تحت الطلب/ زبائن	925,673,939	381,338,079
ودائع زمنية/ زبائن	56,521,653	38,558,682
مجموع الالتزامات المالية بالتكلفة المطفأة	982,195,592	419,896,761

(3) الأدوات المالية التي لا تقاس بالقيمة العادلة:
إن الأدوات المالية التي لا تقاس بالقيمة العادلة تتضمن نقد وأرصدة ودائع لدى مصرف ليبيا المركزي ولدى مصارف، وقروض وتسهيلات ائتمانية، وودائع تحت الطلب زبائن، وودائع زمنية زبائن.
نظراً لطبيعة هذه البنود كأدوات مالية قصيرة الأجل فإن قيمتها الدفترية تساوي تقريباً قيمتها العادلة.

الأهداف العامة والسياسات والإجراءات:
يتم تحديد أهداف وسياسات إدارة مخاطر المصرف من قبل إدارة المصرف، حيث تتحمل إدارة المصرف المسؤولية الكاملة لتحديد وتنفيذ هذه الأهداف والسياسات، فقد تم تفويضها وإعطاءها السلطة لتصميم وعمل الإجراءات التي تضمن التنفيذ الفعال لأهداف وسياسات تمويل المصرف.

الهدف العام لإدارة المصرف هو وضع سياسات لإدارة المخاطر تؤدي إلى تخفيض المخاطر إلى أقصى حد ممكن بدون التأثير على مرونة المصرف وقدرته التنافسية، وتقوم إدارة المخاطر بلعب هذا الدور بعد اعتماد السياسات المتبناة من قبل مجلس الإدارة ويعتبر مجلس الإدارة مسؤولا عن إنشاء إطار إدارة المخاطر بالمصرف والإشراف عليها وفيما يلي تفاصيل أكثر عن تلك السياسات:

يتعرض المصرف من خلال ممارسته لنشاطاته للمخاطر التالية:

مخاطر الائتمان:

مخاطر الائتمان هي مخاطر حدوث خسارة مالية للمصرف نتيجة عدم مقدرة الزبون على الوفاء بالتزماته التعاقدية. يتعرض المصرف لهذا النوع من المخاطر بشكل رئيسي من القروض والتسهيلات الائتمانية، ويتم ضبط مخاطر الائتمان ضمن المستوى المقبول من قبل المصرف من خلال:

- السياسة الائتمانية التي تحدد بشكل دقيق أسس منح الائتمان ومستوى المخاطر الائتمانية المقبولة لدى المصرف وأسس تسعير مخاطر الائتمان والضمانات المقبولة بالإضافة إلى أسس وإجراءات الرقابة على الائتمان لضمان الكشف المبكر عن أي تراجع في نوعية المحفظة الائتمانية.
- التدريب والتطوير المستمر لجميع موظفي الائتمان ومدراء العلاقات الائتمانية للزبائن بما يضمن فهم متطلبات الزبائنبشكل افضل ووجود خبرات تحليل ائتماني عالي المستوى بما يكفل الفهم السليم لهذه المخاطر عند التوصية بقبولها وإدارة هذه الحسابات بشكل كفء.
- صلاحيات منح الائتمان، تتم الموافقة على منح الائتمان من خلال لجان الائتمان المختصة، حيث يتم تشكيل هذه اللجان ومنحها صلاحيات من قبل مجلس الإدارة.
- تطبيق أنظمة قياس مخاطر الائتمان، نرى أن يقوم المصرف باستخدام نظام لتصنيف مخاطر الائتمان للشركات الكبيرة والمتوسطة، بالإضافة الى نظام تقييم المخاطر بالنقاط لكافة منتجات التجزئة ليمثل الأساس في القرار الائتماني لزبائن التجزئة والمؤسسات الصغيرة.

مخاطر السوق:

تعرف مخاطر السوق على أنها المخاطر الناتجة عن تغيير أسعار السوق بشكل يؤثر على أرباح المصرف أو على حقوق الملكية فيه ويشمل هذا التعريف التغير في أسعار الفائدة.
يعتمد المصرف سياسةً متحفظةً في إدارة هذه المخاطر حيث يتم ضبط هذه المخاطر من خلال اعتماد سياسات واضحة بخصوصها واعتماد سقوف للتعرض لكل نوع من أنواع هذه المخاطر، وتهدف سياسة المصرف إلى تخفيض هذه المخاطر إلى أدنى المستويات.

مخاطر العملات:

تنشأ مخاطر العملات عندما يدخل المصرف في تعاملات مالية بعملات غير عملته الوظيفية، يتعرض المصرف لمخاطر العملات بشكل رئيسيّ من جراء تعاملاتها بعملات أجنبية، بحيث يشكل خطراً بسبب تذبذب العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية الأخرى.

مخاطر أسعار السوق الأخرى:

تنشأ مخاطر السوق الأخرى عندما يدخل المصرف في استثمارات في أدوات مالية لشركات أخرى ويتعرض المصرف لهذه المخاطر كونه يمتلك استثمارات في حقوق ملكية شركات أخرى.

مخاطر أسعار الفائدة:

ليس هناك خطر ناشئ من جراء تقلبات أسعار الفائدة، حيث إن القانون رقم 1 لسنة 2013 أوقف التعاملات بالفوائد اعتباراً من بداية العام 2015.

مخاطر السيولة:

يعمل المصرف بشكل مستمر على توسيع قاعدة المودعين لديه وتنويع مصادر الأموال بهدف الحفاظ على استقراره حيث يحرص على الحفاظ على مستوى السيولة ضمن حدود واضحة تضمن تخفيض مخاطر السيولة لأدنى مستوى ممكن.
وتقوم أيضاً سياسة المصرف في إدارة مخاطر السيولة على الاحتفاظ بسقوف لدى المصارف المراسلة تضمن سهوله وصوله إلى السيولة بالسرعة والكلفة المقبولتين في حالة حدوث أي طلب غير متوقع على السيولة.
ولقياس مستويات السيولة القائمة لدى المصرف يقوم المصرف بإعداد جدول الاستحقاقات بشكل دوريّ للتأكد من بقاء مستويات السيولة ضمن المستوى المقبول بالإضافة إلى احتساب نسب السيولة بشكل يومي للتأكد من الالتزام بالمتطلبات الرقابية والسياسات الداخلية.
تقوم إدارة الخزينة بإدارة السيولة لدى المصرف في ضوء سياسة السيولة المقررة من قبل إدارة المصرف وتقوم برفع تقارير دورية للإدارة حول إداراتها للسيولة، بالإضافة إلى ذلك يتم الرقابة على مستويات السيولة والالتزام بالتعليمات الداخلية في إدارة السيولة من قبل إدارة المخاطر.

يلخص البيان أدناه توزيع المطلوبات كما في 31 ديسمبر 2019 على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق بتاريخ البيانات المالية:

البيان	أقل من شهر		من شهر إلى 3 أشهر		من 3 إلى 6 أشهر		من 6 أشهر فما فوق		المجموع		المجموع
	عملة محلية	عملة محلية	عملة أجنبية	عملة محلية	عملة أجنبية	عملة محلية	عملة أجنبية	عملة محلية	عملة محلية	عملة أجنبية	
ودائع تحت الطلب	121 902 621	582 856 462			19 728 567			176 189 771	880 948 854	19 728 567	900 677 422
ودائع زمنية لأجل								3 285 348	3 285 348	0	3,285,348
تأمينات نقدية مستلمة		4 804 835	16 906 334						4 804 835	16 906 334	21 711 169
مخصصات أخرى								21 152 247	21 152 247	0	21 152 247
مطلوبات أخرى											30 679 811
أرصدة غير مطالب بها								1 715 480	1 715 480	493	1 715 973
شيكات مصدقة						28 391 088			28 391 088	0	28 391 088
مدفوعات أخرى								175,111	175,111	204 930	380 042
أرباح غير منتظمة								79 026	79 026	0	79 026
رواتب معلقة								113 682	113 682	0	113 682

1. الودائع تحت الطلب: تضم حسابات أفراد وشركات بالعملة المحلية والأجنبية مجموعها 900,677,421.75 دينار ليبي تتضمن:
- مجموع حسابات جارية للأفراد والشركات بالعملة المحلية = 880,948,854.34 د.ل.
- مجموع حسابات جارية للأفراد والشركات بالعملة الأجنبية = 19,728,567.41 د.ل.
- أكثر من 6 أشهر، تم احتساب 20% كفائض احتياطي قانوني من مجموع حسابات جارية لأفراد والشركات بالعملة المحلية = 176,189,770.87 د.ل.
- من شهر إلى 3 أشهر، تم احتساب 80% من حسابات جارية للشركات بالعملة المحلية = 582,856,462.29 د.ل.
- أقل من شهر، تم احتساب 80% من حسابات جارية للأفراد بالعملة المحلية = 121,902,621.19 د.ل.

1. ودائع زمنية: تضم حسابات التوفير.
2. تأمينات النقدية: تشمل غطاء إيداعات وإيداعات أخرى.
3. مخصصات: تشمل جميع المخصصات بالإضافة إلى فوائد المجنبة = 21152246.69 د.ل.
4. مطلوبات أخرى: تشمل كل من: أرصدة غير مطالب بها، وشيكات مصدقة، ومدفوعات أخرى، وأرباح غير منتظمة، ورواتب معلقة.

6 - نقد وأرصدة لدى مصرف ليبيا المركزي:

	2020 دينار ليبي	2019 دينار ليبي
نقد في الصندوق	23,297,052	74,154,060
نقد لدى مصرف ليبيا المركزي	1,020,894,484	160,413,898
	1,044,191,536	234,567,958

7 - أرصدة لدى مصارف أخرى:

	2020 دينار ليبي	2019 دينار ليبي
مصارف محلية (إيضاح 7-1)	56,101,282	174,676,393
مصارف أجنبية	54,776,982	98,733,723
حسابات الضمانات النقدية	4,153,768	19,205,064
ودائع لدى مصارف خارجية	0	9,041,208
	115,032,033	301,656,388

1.7 - مصارف محلية:

	2020 دينار ليبي	2019 دينار ليبي
عملات محلية	51,754,285	155,866,571
عملات أجنبية	4,346,997	18,809,822
	56,101,282	174,676,393

8- استثمار في شركات زميلة وتابعة:

	الدولة	الكيان القانوني	طبيعة النشاط	الرصيد 2020 دينار ليبي	2019 دينار ليبي
شركة روابي للإنتاج الزراعي والحيواني / شركة زميلة	ليبيا	مساهمة	استثمار زراعي	150,000	150,000
شركة تداول لتقنية المعلومات (إيضاح رقم 1-8) / شركة زميلة	ليبيا	مساهمة	خدمات الكترونية	600,000	600,000
شركة السرايا للاستشارات والخدمات (إيضاح رقم 1-8)/ شركة تابعة	تونس	ذات مسؤولية محدودة	خدمات استشارية	16,790	16,790
شركة الإلهام للتدريب (إيضاح رقم 1-8	ليبيا	مساهمة	خدمات تدريب	46,667	0
				813,457	766,790

1.8 - أطراف ذات علاقة:

الاسم	طبيعة الطرف ذو علاقة	طبيعة التعاملات	حجم التعامل 2020 دينار ليبي	2019 دينار ليبي	قيمة الاستثمار 2020 دينار ليبي	2019 دينار ليبي
شركة تداول لتقنية المعلومات	مساهمة المصرف	خدمات تسويقية	6,152,971	10,486,299	600,000	600,000
شركة السرايا للاستشارات والخدمات	مساهمة المصرف	خدمات استشارية	0	0	16,790	16,790
شركة الإلهام للتدريب	مساهمة المصرف	خدمات تدريب	25,820	0	46,667	0
			6,178,791	10,486,299	663,457	616,790

9 - قروض وتسهيلات ائتمانية:

	2020 دينار ليبي	2019 دينار ليبي
سحب على المكشوف	17,425,719	17,672,458
قروض تجارية	713,082	791,549
قروض اجتماعية	1,389,985	1,066,039
مجموع قروض وتسهيلات ائتمانية	19,528,786	19,530,046
فوائد مجنبة (معلقة)	(4,209,351)	(4,345,941)
مخصص تدني القروض والتسهيلات الائتمانية (إيضاح رقم 9-1)	(11,782,980)	(11,943,847)
	3,536,455	3,240,258

1.9 - حركة مخصص تدنى قيمة القروض والتسهيلات الائتمانية خلال سنة 2020:

	2020.01.01	إعادة تصنيف خلال السنة	تسديدات قروض خلال السنة	شطب المديونية	2020.12.31
	دينار ليبي	دينار ليبي	دينار ليبي	دينار ليبي	دينار ليبي
مخصص - حسابات جارية مدينة أفراد	2,102,747	29,576	0	0	2,132,323
مخصص - قروض تجارية	282,994	0	-46,825	0	236,169
مخصص عام - قروض الشركات	266,380	0	-5,281	0	261,099
مخصص - حسابات جارية مدينة مؤسسات	8,568,860	53,628	0	-81,019	8,541,469
مخصص - قروض اجتماعية	598,717	3,056	-19,215	-99,965	482,593
مخصص عام - قروض الأفراد	124,149	16,286	0	-11,108	129,327
	11,943,847	102,546	-71,321	-192,092	11,782,980

10 - تمويلات بأدوات إسلامية:

	2020 دينار ليبي	2019 دينار ليبي
مرابحة	11,414,580	17,077,374
إجارة	1,917,541	2,106,707
مضاربة	307,256	1,003,924
مجموع التمويلات الإسلامية	13,639,375	20,188,005
مخصص تمويلات إسلامية/ إيضاح (10-1)	(510,088)	(492,952)
	13,129,287	19,695,053

1.10 - حركة مخصص التمويلات الإسلامية سنة 2020:

	2019.01.01 دينار ليبي	إعادة تصنيف خلال السنة دينار ليبي	تسديدات تمويلات خلال السنة دينار ليبي	2020.12.31 دينار ليبي
مخصص ـ مرابحة 1%	51,067	176,528	0	227,595
مخصص عام ـ تمويلات إسلامية 2%	441,885	0	(159,392)	282,493
	492,952	176,528	(159,393)	510,088

11 - ممتلكات ومعدات:

البيان	أراضٍ دينار ليبي	مبانٍ دينار ليبي	أثاث مكتبي دينار ليبي	آلات ومعدات مكتبية دينار ليبي	سيارات دينار ليبي	اجهزة حاسوب دينار ليبي	آلات السحب الذاتي دينار ليبي	الإجمالي دينار ليبي
التكلفة:								
كما في 1 يناير 2019	9,262,657	8,699,598	1,442,597	1,852,485	372,842	1,310,902	1,310,902	23,208,081
إضافات خلال 2019	3,627,875	4,516,355	206,598	1,776,783	0	223,844	0	10,351,455
رسملة مشاريع	0	3,273,638	0	0	0	0	0	3,273,638
كما في 31 ديسمبر 2019	12,890,532	18,201,413	2,025,507	4,186,125	430,665	1,665,980	0	39,400,221
الإهلاك								
كما في 1 يناير 2019	0	652,380	498,170	696,434	363,211	1,217,240	0	3,427,435
الإهلاك خلال 2019	0	242,434	158,958	404,272	19,925	111,873	0	937,462
كما في 31 ديسمبر 2019	0	894,814	657,128	1,100,706	383,136	1,329,113	0	4,364,897
الصافي كما في 31 ديسمبر 2019	12,890,532	17,306,599	1,368,379	3,085,419	47,529	336,868	0	35,035,325
التكلفة:								
كما فى 1 يناير 2020	12,890,532	18,201,413	2,025,507	4,186,125	430,665	1,665,980	0	39,400,221
إضافات خلال 2020	0	158,235	29,152	1,267,875	(65,652)	385,894	936,675	2,712,180
كما فى 31 ديسمبر 2020	12,890,532	18,359,648	2,054,659	5,454,000	365,013	2,051,874	936,675	42,112,401

الإهلاك								
كما في 1 يناير2020	0	894,814	657,128	1,100,706	383,136	1,329,113	0	4,364,897
الإهلاك خلال 2020	0	365,468	257,369	522,057	(48,939)	136,729	0	1,232,684
كما في 31 ديسمبر 2020	0	1,260,282	914,497	1,622,763	334,197	1,465,842	0	5,597,581
الصافي كما في 31 ديسمبر 2020	12,890,532	17,099,366	1,140,162	3,831,237	30,817	586,032	936,675	36,514,820

12 - أصول غير ملموسة (برمجيات):

	2020 دينار ليبي	2019 دينار ليبي
كما في 1 يناير	6,325,405	5,582,823
إضافات خلال العام	5,019,754	742,582
	11,345,159	6,325,405
الإطفاءات كما في 31 ديسمبر	(9,501,557)	(3,975,160)
	1,843,602	2,350,245

13 - أعمال تحت التنفيذ:

قيمة مبان وبرمجيات تحت التنفيذ.

	2020 دينار ليبي	2019 دينار ليبي
كما في 1 يناير	1,539,942	3,497,791
إضافات خلال العام	8,119,162	1,315,789
أعمال منتهية تم رسملتها خلال العام	0	(3,273,638)
	(929,025)	0
	8,730,079	1,539,942

14 - أصول أخرى:

	2020 دينار ليبي	2019 دينار ليبي
رسوم شراء نقد أجنبي ـ اعتمادات	319,773	31,564,878
ضمانات كهرباء وهاتف	2,815,714	2,941,101
صكوك مقاصة معلقة	1,984,087	2,042,968
إيرادات مستحقة	0	602,215
مصاريف قضائية	145,590	145,590
مخزون قرطاسية وبطاقات	1,456,668	958,153
بضاعة بالطريق	986,436	17,666,260
أخرى	1,179,531	495,651
	8,887,799	56,416,816

15 - ودائع زبائن:

	2020 دينار ليبي	2019 دينار ليبي
ودائع تحت الطلب/ إيضاح (15-1)	900,677,422	286,344,851
ودائع لأجل / توفير	3,285,348	3,487,642
تأمينات نقدية مستلمة/ إيضاح (15-2)	21,711,169	91,414,560
أخرى	0	91,026
	925,673,939	381,338,079

1.15 - ودائع تحت الطلب زبائن:

	2020 دينار ليبي	2019 دينار ليبي
ودائع تحت الطلب/ مؤسسات	745,783,669	191,696,964
ودائع تحت الطلب/ أفراد	154,893,753	94,647,887
	900,677,422	286,344,851

2.15 - تأمينات نقدية مستلمة:

	2020 دينار ليبي	2019 دينار ليبي
تأمينات اعتمادات مستندية	18,551,221	90,371,338
تأمينات خطابات ضمان	2,646,494	529,768
تأمينات نقدية مستلمة مقابل اعتمادات صندوق التشغيل	513,454	513,454
	21,711,169	91,414,560

16 - مخصصات أخرى:

	2020 دينار ليبي	2019 دينار ليبي
مخصص مخاطر عامة/ إيضاح (16-1)	3,485,949	4,309,856
مخصص إجازات/ إيضاح (16-1)	1,163,879	1,059,162
	4,649,828	5,369,018

1.16 - حركة المخصصات الأخرى:

	مخصص مخاطر عامة		مخصص إجازات	
	2020 دينار ليبي	2019 دينار ليبي	2020 دينار ليبي	2019 دينار ليبي
رصيد 1 يناير	4,309,856	813,936	1,059,162	928,947
المكون خلال السنة	2,000,000	3,495,920	268,014	317,371
المدفوع خلال السنة	(2,823,907)	0	(163,297)	(187,156)
	3,485,949	4,309,856	1,163,879	1,059,162

*مخصص المخاطر العامة: وضع على سبيل التحوط للتقليل من مخاطر أي طارئ قد يحدث دون أن يكون ضمن المتوقع مثل قيمة الربط الضريبي النهائي وقيمة التسوية الضمانية النهائية وغيرها.

17 - التزامات أخرى:

	2020 دينار ليبي	2019 دينار ليبي
أوامر دفع (صكوك وحوالات)	31,369,940	19,715,484
مصروفات مستحقة	8,434,281	6,037,921
ضرائب	6,356,292	4,462,226
دائنون مختلفون	132,238	489,563
مدفوعات ماستركارد	1,417,136	3,455,007
توزيعات أرباح معلقة	502,414	502,414
عمولات مستلمة مقدماً	0	1,696,447
التزامات أخرى	8,309,349	2,208,619
	56,521,650	38,558,682

18 - رأس المال والاحتياطي القانوني:

رأس المال:

رأس مال المصرف 100 مليون دينار ليبي مكتتب فيه ومدفوع بالكامل، أسهم رأس المال مقسمة إلى 10 مليون سهم، بقيمة اسمية تبلغ 10 دينار للسهم الواحد، وأسهم رأس المال أسهم عادية.

علاوة الإصدار:

في إطار عملية رفع رأس المال فقد قررت الجمعية العمومية غير العادية المنعقدة في 25 أبريل 2018، بأن يتم بيع الأسهم المطروحة للاكتتاب، للمساهمين القدامى بمبلغ 20 دينار منها 10 دينار علاوة إصدار وأن يتم بيع الأسهم المطروحة للاكتتاب للمساهمين الجدد بمبلغ 30 دينار منها 20 دينار علاوة إصدار.

الاحتياطي القانوني:

تمشياً مع متطلبات النظام الأساسي للمصرف فإنه يتطلب اقتطاع نسبة 25% من الأرباح السنوية الصافية تضاف لحساب الاحتياطي القانوني إلى أن يبلغ الاحتياطي القانوني نصف رأس المال المدفوع، بعد ذلك يتم اقتطاع نسبة 10% على الأقل من الأرباح السنوية الصافية تضاف لحساب الاحتياطي القانوني إلى أن يتساوى مع رأس المال المدفوع.

19 - إيرادات التمويلات الإسلامية:

	2020 دينار ليبي	2019 دينار ليبي
إيرادات مساومة	2,396,006	2,641,405
إيرادات مرابحة	3,304,027	1,326,198
إيرادات إجارة	7,350	517,984
إيرادات مضاربة	133,206	174,397
	5,840,589	4,659,984

20 - عمولات:

	2020 دينار ليبي	2019 دينار ليبي
اعتمادات مستندية	14 066 439	14 965 373
خطابات ضمان	77 636	87 100
عمولة حوالات	1 386 723	1 560 076
عمولة ماستر كارد	302 897	229 474
عمولة حسابات جارية	7 575 510	6 247 067
عمولة مستندات برسم التحصيل	0	1 575 285
عمولة خدمات استشارية	1 559 607	928 972
عمولة الباقة الفضية	2 547 781	1 366 739
عمولة نقاط البيع	2 394 644	2 337 667
عمولة تطبيق أتيب	430 775	310 907
عمولة بطاقات محلية	2 438 793	2 782 178
عمولات أخرى	2 183 872	695 898
الإجمالي	34 964 677	33 086 736

21 - نفقات الموظفين:

	2020 دينار ليبي	2019 دينار ليبي
الرواتب	7 450 755	7 546 220
المكافآت والعلاوات	4 754 037	3 243 828
دمغة على المرتبات	40 974	46 059
ضمان اجتماعي	925 332	840 288
تكاليف تدريب الموظفين	244 121	208 258
النفقات الطبية للموظفين	301 081	195 477
مصاريف مخصص إجازات الموظفين	218 829	317 371
بدل سكن	23 746	189 398
مصاريف برنامج لايف ستايل	90	0
الإجمالي	13 958 965	12 586 899

22 - مصاريف إدارية وعمومية:

	2020 دينار ليبي	2019 دينار ليبي
مصاريف تقنية المعلومات والاتصالات	2,469,016	2,422,948
ضرائب ورسوم	168,996	1,307,781
سفر وتنقلات	288,798	821,095
صندوق ضمان المودعين	877,000	358,167
نظافة وصيانة	940,608	618,770
مستشارون ومدققو الحسابات	1,118,493	1,082,275
إيجارات مقار فروع	670,272	671,512
تسويق وإعلان	644,442	627,090
أمن وحماية	692,895	428,110
اشتراكات	377,738	324,528
قرطاسية	51,347	66,763
تأمين	96,946	224,886
سويفت	41,725	23,158
أتعاب قانونية	29,768	145,162
مصاريف بطاقات ماستر كارد	1,471,624	666,757
مصروفات أخرى	101,934	201,284
مصاريف كوفيد ـ 19	164,983	0
	10,206,585	9,990,287

23 - النقد وما في حكمه كما في بيان التدفقات النقدية:

	2020 دينار ليبي	2019 دينار ليبي
نقد وأرصدة لدى مصرف ليبيا المركزي	1 044 191 536	234 567 958
احتياطي إلزامي لدى مصرف ليبيا المركزي	-146 567 773	-77 662 785
أرصدة لدى مصارف أخرى	115 032 032	301 656 388
الإجمالي	1 012 655 795	458 561 561

24 - حصة السهم من صافي ربح السنة العائد لمساهمي المصرف:

	2020 دينار ليبي	2019 دينار ليبي
صافي الربح العائد لمساهمي المصرف/ دينار	15,830,652	14,037,871
المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية/ سهم	10,000,000	10,000,000
حصة السهم الأساسية والمخفضة من صافي ربح السنة	1.58	1,40 دينار

25 - الالتزامات المحتملة:

	2020 دينار ليبي	2019 دينار ليبي
خطابات ضمان محلية	538,068	712,664
اعتمادات مستندية خارجية	22,859,819	86,876,072
	23,397,887	87,588,736

26 - القضايا:

هناك دعاوى مقامة ضد المصرف لاتزال تحت التداول وبحسب محامى المصرف والإدارة القانونية من غير المتوقع أن تكون هناك مطالبات مهمة نتيجة هذه الدعاوى.
كما أن هناك دعاوى مقامة من قبل المصرف على الغير، وبحسب محامي المصرف والإدارة القانونية من المتوقع أن يُحكم فيها لصالح المصرف بنسبة تتجازو 80%.

27 - تقرير المتطلبات القانونية:

1 - يحتفظ المصرف بقيود وسجلات محاسبية (آلية) منتظمة، وفقاً لمتطلبات القانون رقم 23 لسنة 2010 بشأن النشاط التجاري.
2 -تم الاطلاع على بيان التزامات مجلس الإدارة المشار إليه في المادة 183 من القانون رقم 23 لسنة 2010 بشأن النشاط التجاري.

28 - إعادة التبويب:

تم إعادة تبويب بعض أرقام بيانات سنة 2019 لأغراض المقارنة مع بيانات سنة 2020 وإن عملية إعادة التبويب هذه لا يوجد لها أثر على نتيجة النشاط أو حقوق الملكية.

تقرير هيئة الرقابة الشرعية

تقرير هيئة الرقابة الشرعية بمصرف السراي للتجارة والاستثمار
عن السنة المالية المنتهية في 12/31/ 2020م

السّادة المحترمون/ أعضاء الجمعية العمومية بمصرف السراي للتجارة والاستثمار
تحية طيبة أما بعد:

فإنه استناداً إلى القانون رقم 1 لسنة 2005 م بشأن المصارف، والقانون رقم 46 لسنة 2012م، وما تضمنه من ضوابط لممارسة أعمال الصيرفة الإسلامية.
وبالإشارة إلى النظام الأساسي المعدل لمصرف السراي للتجارة والاستثمار، وقرار مجلس الإدارة رقم (21) لسنة 2017م بشأن اعتماد قرار هيئة الرقابة الشرعية به، فإنه يطيب للهيئة أن ترفع إليكم تقريرها السنوي عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2020م.

أولا: نشاط الصيرفة الإسلامية بالمصرف
تلفت الهيئة كريم انتباه السّادة المساهمين أعضاء الجمعية العمومية إلى أنّ الأصل في عمل مصرف السراي هو ممارسة العمل المصرفي التقليدي وتماشيًا مع متطلبات المرحلة؛ قرّر المصرف ممارسة نشاط الصيرفة الإسلامية كنشاط مكمّل لنشاطه الأصلي، وليس بديلاً عنه، من خلال فرعه الإسلامي في مدينة طرابلس، ومركزي نماء تمويل في مدينة طرابلس ومدينة بنغازي.

ثانيا: اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية
عقدت هيئة الرقابة الشرعية جملة من الاجتماعات الدورية خلال السنة محل التقرير، حيث بلغ عدد اجتماعاتها ثمان اجتماعات فقط، نظراً لظروف جائحة كورونا.

ثالثا: أعمال هيئة الرقابة الشرعية
قامت هيئة الرقابة الشرعية بالعديد من الأعمال والإنجازات التي يمكن إيجازها في النقاط الآتية:

- أصدرت الهيئة مجموعة من الفتاوى الشرعية؛ ردّا على الأسئلة والقضايا الواردة إليها من إدارة المصرف.
- اعتماد عقد الاستصناع.
- مراجعة وتطوير عقد السلم وعقد إجارة المنافع.
- قامت الهيئة بإبداء ملاحظاتها بشأن آلية احتساب المنظومة المصرفية للمرابحة الإسلامية.
- التحقق من التمويلات الممنوحة وتوظيف الأموال وأنشطة المشاريع والمنتجات الجديدة.
- استعرضت الهيئة نموذج آلية التدقيق الشرعي بإدارة التمويل.
- اطّلعت الهيئة على تقرير إدارة المراجعة والتدقيق الشرعي عن السنة المالية 2020م محل التقرير.
- استعرضت الهيئة الترجمة الخاصة بمؤسسة خبراء فرنسا حول إنشاء مؤسسة صغرى للتمويل في ليبيا.
- اطّلعت الهيئة على القوائم المالية الختامية للمصرف عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2020م محل التقرير.

رابعا: رأي هيئة الرقابة الشرعية
بعد أن أتاحت إدارة المصرف لهيئة الرقابة الشرعية الاطّلاع على الدفاتر والسجلات وحصلت على البيانات اللازمة لتمكينها من القيام بواجب الرقابة على نشاطها المنفذ خلال السنة المالية محل التقرير، فإن الهيئة تؤكد بأنّ ما اطلعت عليه قد أجري وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.
كما تؤكد الهيئة أن مسؤوليتها تنحصر في إبداء الرأي المستقل بالاعتماد على مراقبتها لعمليات المصرف المتعلقة بنشاط الصيرفة الإسلامية وفي إعداد التقرير السنوي لجمعيتكم الموقّرة، بينما تقع مسؤولية تنفيذ أعمال الصيرفة الإسلامية على عاتق الإدارة التنفيذية للمصرف.

وتثمن هيئة الرقابة الشرعية - في ختام هذا التقرير - الجهود المبذولة من قبل إدارة المصرف لتقديم خدمات ومنتجات مصرفية، وتبدي ارتياحها للتعاون القائم بينها وبين الإدارة التنفيذية في هذا الجانب، ومن جهة أخرى تذكّر الهيئة جميع المساهمين بتقوى الله - تعالى - وبذل الجهد في توجيه هذه المؤسسة إلى العمل المصرفي الذي ينفع العباد والبلاد، وتدعو الله - عزّ وجل - أن يوفقنا جميعا إلى ما يحبه ويرضاه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

والله تعالى أعلى وأعلم

أعضاء هيئة الرقابة الشرعية بمصرف السراي للتجارة والاستثمار

د. جمعة محمود الزريقي	**د. عادل سالم الصغيّر**	**د. طاهر علي الشاوش**
(رئيس الهيئة)	(عضو الهيئة)	(عضو الهيئة)

ATIB
مصرف السراي للتجارة والاستثمار
ASSARAY TRADE AND INVESTMENT BANK
هيئة الرقابة الشرعية

تاريخ التقرير 1 رجب 1443ه الموافق 20 فبراير 2022م

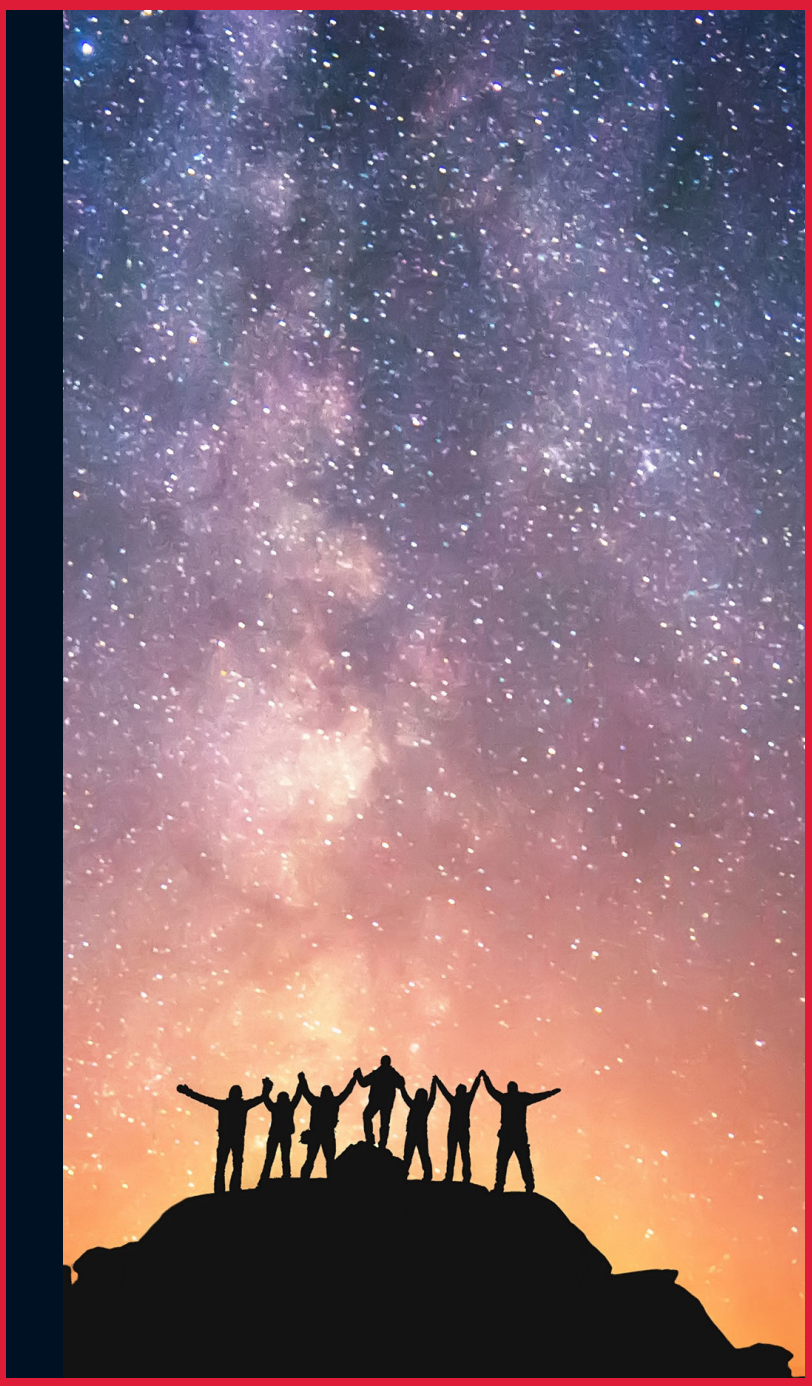

قيمنا

الاحترام

النزاهة

العناية بالزبائن

التطوير

الابتكار

الشارة الدعائية

ملتزمون بك
COMMITTED TO YOU

كيف نحقّق رؤيتنا؟

لتحقيق رؤيتنا يجب علينا
أن نقوم بالتالي

1. توظيف الأشخاص الأكفاء لدعم العمليات المصرفية لتقديم أفضل الخدمات لزبائننا.
2. جذب كبار المصرفيين ذوي المهارات والخبرة العالية في قطاعي الشركات والتجزئة المصرفية.
3. الاستثمار في التقنية والخدمات الموجهة لزبائن الشركات.
4. إعداد وتقديم منتجات جديدة.
5. تقديم برامج تدريبية لموظفينا.

إستراتيجيتنا

إستراتيجيات إدارات أتيب

1
إستراتيجية تقنية المعلومات

2
إستراتيجية عمليات المكتب الخلفي

3
إستراتيجية الامتثال

4
إستراتيجية الائتمان والمخاطر

5
إستراتيجية الإدارة المالية

6
إستراتيجية الأعمال

7
إستراتيجية المراجعة الداخلية

8
إستراتيجية الموارد البشرية

9
إستراتيجية العمليات التجارية الدولية

إستراتيجيتنا

1 إستراتيجية تقنية المعلومات

1- تصدر الريادة التقنية في القطاع المصرفي لتقديم أفضل الخدمات
2- العمل بشكل وثيق مع جميع الإدارات لفهم احتياجاتهم الوظيفية من أجل تطوير الحلول التي تمكن المصرف من أن يكون الأفضل
3- استخدام تقنية المعلومات باستمرار لتحسين كفاءتنا
4- التأكد من أن جميع فروعنا مربوطة ومتصلة ببعضها
5- ضمان حماية وأمان البيانات باستخدام أفضل النظم والإجراءات الأمنية
6- ضمان استمرارية المصرف عبر وضع خطة التعافي من الكوارث وإنشاء موقع تشغيل بديل

2 إستراتيجية عمليات المكتب الخلفي

1- إعداد هيكلية لعمليات المكتب الخلفي تضمن دعم ومتابعة المهام بكفاءة وفعالية
2- بناء منظومة للعلاقات بين الإدارات تضمن متابعة وإنجاز جميع الالتزامات والمهام
3- التأكد من أن تطبيقنا لمفهوم اعرف زبونك متوافق مع المعايير الدولية
4- إعداد قاعدة بيانات لجميع التشريعات والقوانين وضمان الالتزام بها
5- تعزيز روح الشراكة بين المكتب الخلفي والمكتب الأمامي
6- ضمان تطوير وتنفيذ إجراءات التشغيل القياسية باستمرار
7- سرعة تمرير الصكوك وتسوية الأرصدة لتفادي أي نشاط غير قانوني محتمل

3 إستراتيجية الامتثال

1- ضمان الامتثال لجميع التشريعات المحلية والدولية
2- بذل جميع الجهود لترسيخ ثقافة الامتثال
3- تعزيز آلية المراقبة الداخلية
4- تطبيق أفضل ممارسات مكافحة غسيل الأموال
5- التوعية المستمرة للموظفين حول أحدث القوانين والمناشير المصرفية

4 إستراتيجية الائتمان والمخاطر

1- ضمان إعداد إستراتيجية واضحة للائتمان والمخاطر والتوعية حولها داخل المصرف
2- تجهيز منظومة مصفوفة الائتمان والمخاطر
3- العمل مع مسؤولي العلاقات لاستقطاب زبائن جدد
4- تجهيز منظومة تقييم لتقدير احتياجات الزبائن
5- العمل مع إدارة الخزينة لمتابعة المخاطر الدولية
6- ترسيخ ثقافة مقاومة للمخاطر داخل المصرف

5 إستراتيجية الإدارة المالية

1- ضمان إغلاق الميزانيات السنوية بنهاية الربع الأول من كل سنة لاحقة
2- تزويد الإدارة ومجلس الإدارة بتقارير مالية شهرية
3- العمل مع الإدارات الأخرى على تقدير وتحضير الميزانيات والتكاليف
4- تقديم المشورة لخفض نسبة التكاليف إلى الدخل إلى 55%
5- ضمان مراقبة استثماراتنا بشكل صحيح
6- تطوير مراكز التكاليف المشتركة بين الإدارات
7- العمل مع الموارد البشرية لتحديد تكاليف الموظفين

6 إستراتيجية الأعمال

1- غرس ثقافة خدمة الزبائن (الزبون دائماً على حق)
2- ضمان توفير خدمات مميزة وذات جودة عالية
3- فهم احتياجات الزبائن وتقديم الحلول لهم
4- استقطاب 80% من أعمال الزبائن
5- ترسيخ ثقافة بيع المنتجات والخدمات بين إدارات المصرف
6- مراقبة المنافسين وعروضهم
7- العمل بشكل وثيق مع الائتمان والمخاطر والعمليات
8- وضع أهداف لمسؤولي العلاقات
9- تكريس التقدم التقني لخدمة الزبائن
10- ضمان تمتع الزبائن بتجربة استثنائية داخل فروعنا
11- إبلاغ الزبائن بآخر التحديثات التشريعية والقانونية
12- معدل استبقاء الزبائن يجب أن يصل إلى 99٪

7 إستراتيجية المراجعة الداخلية

1- إعداد وتنفيذ مراجعة داخلية منتظمة
2- ضمان الامتثال لجميع الإجراءات التشغيلية
3- تقديم تقارير المراجعة والتوصيات
4- إعداد تقارير تحذيرية تسمح للإدارة بسرعة تحديد المخاطر ومعالجتها

8 إستراتيجية الموارد البشرية

1- اجتذاب أفضل المواهب في القطاع المصرفي
2- تصميم مسارات مهنية للدفع في اتجاه الامتياز والتفوق
3- إعداد برامج تدريبية قيادية لبناء قادة المستقبل
4- وضع خطة مرتبات ومكافآت مهنية تحفّز الموظفين ذوي الأداء المتميّز
5- إعداد هيكل تنظيمي يتميز بالفعالية والمرونة
6- بناء ثقافة المصرف على الإيجابية والنجاح في تقديم الخدمات والتركيز على الزبون والولاء الوظيفي والعمل الجماعي

9 إستراتيجية العمليات التجارية الدولية

1- ضمان الامتثال بتشريعات UCP 600
2- العمل مع مسؤولي العلاقات لإعداد وتصميم حلول مبتكرة لتلبية احتياجات الزبائن
3- تنفيذ المعاملات بنسبة خطأ 0%
4- تحديثات فورية بحالة المعاملات
5- بناء سمعة تتميز بالدقة والانتظام في العمل

المشاريع

نماء تمويل

Namaa Tamweel

منصة التعليم الإلكتروني

E-Learning Platform

مركز اتصالات أتيب

ATIB Call Center

منظومة مكافحة غسل الأموال

AML Tool

مشروع

أتمتة العمليات المصرفية

E-workflow

المنصة الرقمية

Digital Platform

ATIB
مـصرف الســـراي للتـــجـارة والاســـتـــثـمار
ASSARAY TRADE AND INVESTMENT BANK

ATIB

مـصرف الســـراي للتـــجـارة والاســـتـــثـمـار

ASSARAY TRADE AND INVESTMENT BANK